

# بسم الله الرحمن الرحيم

محمد فخر الكرام الشرفا  
 وحرمة الزنا والسفاحا  
 محب صرف الطيب والنساء  
 معظم الخلق فخير العرب  
 فرع بني عدنان اصل السود  
 من بعده بدون فاضل على  
 وباب علمه وحاوي سره  
 اى حجج الله على عباده  
 لدى فى بحث النكاح من دزر  
 تسى الى خاطرها استحياءا  
 حيث بها حكم النكاح لاحا  
 بسباب فرقدى سماء الفضل  
 وسبطه الجواد غيث المرتجى  
 وماجأى من قد شكاهتضامه

قال الحسين ابن النبي المصطفى  
 احمد رباً حلال النكاحا  
 مصلياً على ابي الالباء  
 مكرم الخلق شريف النسب  
 ابي الرسول المصطفى محمد  
 ثم على الوصى بالنص الجلى  
 ابي امير المؤمنين صهره  
 ثم على العترة من اولاده  
 واستعينه بجمع ما ظهر  
 ارجوزة بديعة حسناء  
 سميتها الفرائد الصحاحا  
 نظمتها حيث حطت رجلي  
 موسى بن جعفر غياث الملتجى  
 بدرى سماء العلم والامامه

## كتاب النكاح وفيه فرائد الفريده الاولى في المقدمات

ان النكاح سنة مؤكده وان من يخافه فقد وجب في المسلمين فضله مشهور ففيه من تزوج الايامى او ثاميه فعلى النكاح النقي وانه من اعظم الفوائد والتمخير بكرها المفيقه كريمة الاصل شديدة الايا وان الاقتصار فيها ابدا لمن اراد ذلك قبل الخطبه كذا الدعا بعدها بالحيره وركعتين لقضاء الحاجه كذلك اشهاد اولى الايمان وانما ايقاعه ليلاً نكح وليجنب ايقاع ذلك والقمر وان يرد بها الدخول قبلاً ثم دعا بعدها بما ورد وبعدها صلى على الرسول

لغير من خاف ارتكاب المفسده عليه ذلك النكاح المستحب محقق في شرعهم ما ثور احرز نصف دينه تماماً احراز تقوى الله فيما قد بقي من بعد الاسلام لكل ما جد عن الزنا ولودها الالوفه مؤمنة بالله امأ واما على الجمال والغنا لن يحمدا صلاوة ركعتين مستحبه بما رووا عن الكرام البرره بعدها الدعاء فيما احتاجه والحمد قبل العقد للعنان لان ذاك سكن من التعب قد حل في المقرب اذ بها عبر لله ركعتين ندباً صلى من بعد حمد الواحد الفرد الصمد محمد ذى الشرف الاصيل

ونفعل المرثة مثل فعله	وكذا تقول في الدعاء كقوله
وانما الدخول ليلاً يستحب	وسبب المقد لدا هو السبب
كذلك وضع يده اليمنى على	ناصية التي بها تأهلا
ويقرء الدعاء بالمأثور	بالخير والالفة والسرور
ويذكر اسم الله عز شأنه	عند الجماع دائماً لسانه
ويسأل الله تعالى الولدا	الصالح البر السوي مولدا
وليـ ولمن في الزفاف يوماً	وان يشأ يومين فيه توما
يدعو اليها خلة الاخـ وان	في الدين عنده على الخـ وان
والافضل اختصاصها بالفقرا	وجازت الشراكة مع اهل الثرا
وتستحب لهم الاجسابه	مؤكد فليحضروا جنسابه
وجائز اكل نثار العرس	واخذة بشاهد في النفس

### في الاوقات المكروهه والمستحبة للجماع

عند الزوال كرهوا الجماعا	وفي الخميس حسنه قد شاما
وكرهه بعد الغروب قد لحق	به الى ذهاب حمرة الشفق
كذلك ما بين الطلوعين وفي	حال العرا والستر عنه متقى
وبعد الاحتلام قبل الغسل	او الوضوء قبل ذلك الفعل
كذلك عندما يراه الناظر	حيث يلف عورتيه الستار
والسكره في رؤيته الفرج اشد	لان ذاك مورث عمى الولد
ويكره الجماع حيث انفعلا	مستدبر القبلة او مستقبلا

كذلك الكلام من كليهما      عند التقا الحتان من فرجيهما  
 الا بذكر الله عز شأنه      فانه ندب مضى بلسانه  
 كذا الجماع ليلة الحسوف      كذلك يوم وقعة الكسوف  
 وعندما تهب ريح حفرا      كذا لدى هبوب ريح خضرا  
 كذا اذا زلزلت الارض لدى      زلزالها كره الجماع وردا  
 في الليلة الاولى و ليلة الوسط      من الشهور ذا على ذاك النمط  
 في الليلة الاولى من الصيام      قد استعجب ذا بلا كلام  
 ويكره الجماع في حال السفر      والماء مفقود نهى في الخبر  
 الا اذا ما خاف ضر نفسه      بتركه حق جماع عرسه

في جواز نظر المرء الى المرأة التي يريد التزوج بها  
 وغيرها وما يتبعها

ومن اراد امرئة جاز النظر      لها بل استحب دفعها للغرر  
 في وجهها وظاهر اليدين      وشعرها وباطن الكفين  
 كذا الى قيامها ومشيتها      وموضع الزينة بعد سعيها  
 كذا الى الاماء والذمية      ما لم تجسه الشهوة الدنية  
 وينظر المرء الى امثله      وان رقى المنظور في جماله  
 بشرط ان يجانب التلذذا      ويترك الريبة من تلك وذا  
 وجاز في جسم عروسه النظر      منه الى باطنه وما ظهر

وللمحارم الجواز قد غدا ولم تجز الاجنبي النظره غير معاود لها في العرف مثل المعاملات والشهاده والحال في الميرثه مثل حاله ولتجنب سماع صوته كما وانما يجوز الاستمتاع اني يشاءه ولن يحلها ووطيها حيث يكون في الدبر فان ( اسباب النزول ) نقلنا عن ابن عباس بان جاء عمر فقال ان عمرا قد هلكا فقال قد حولت رحلي الليله فانزل الله له النساء ولا يجوز عزله عن حرمه حيثئذ لها عليه عشره ولا يجوز ترك وطيها اذا وانما الدخول قبل التسع في ذلك الحين اذا افضاها

فيما خلا العوده مما قد بدا للاجنيبيات بغير الميرة الا لوصف غير ذاك الوصف كذا العلاج ساعة العياده فلتحذ حذوه لدى افعاله يلزمها الاغضا وان حاز العمي للزوج بالزوجه والجماع في الحيض والنفاس معها محلا يكره والذي به جاء عمر عن احمد والترمذي ارسالا الى رسول الله سيد البشر قال النبي المصطفى ما اهلكا فلم يرد المصطفى شيئا له حرث ويوتى الحرث حيث شاؤا بغير شرطه امها بالمره من الدنانير لواد الثمره عن ثلث عام كامل قد زاد ذا ممنوع عنها اشد المنع ابدت الحرمة لاقتضاها



## الفريضة الثانية في العقد ولفظي الايجاب والقبول

وذلك عقد لازم مقبول	يلزمه الايجاب والقبول
فصيحة الايجاب (زوجتك) او	(انكحت) او (متت) حيثما حكوا
واللفظ للقبول فيه قد غدا	(قبلت ذا) مركباً او مفرداً
وفيهما لم تلزم المعاشاة	لفظاً ففي المعنى كفي المشاكلة
كذلك الترتيب كيفما اتفق	مضى به العقد على القول اللاحق
وفيهما اذ احرز التراضي	يشترط النطق بفعل الماضي
والنطق فيهما بلفظ عربي	مشتراط للعهد من شرع النبي
وانما القدرة فيه تشترط	ويكتفي الاخرس بالايما فقط
في الماقد الكمال شرط كامل	وعقد ذي السكر يقيناً باطل
فانما الشارع اني عقده	ولو صححاً منه فاضى بعده

في جواز تولي المرأة العقد عنها وعن غيرها ايجاباً وقبولاً

وجاز للمرأة ان تقولا	عن نفسها الايجاب والقبول
وغير نفسها بلا خلاف	منا وذا من بعض ذي الخلاف

في افضلية حضور الشاهدين والولي حال العقد

ولزوم تعيين الزوجين

حضور شاهدين حال العقد	افضل والولي بعد الرشد
-----------------------	-----------------------

وإنما يشترط التبيين	للزوج والزوجة والتبيين
فلو حوى عقائلا وإيهما	تزوج أحدهن ليس ملزما
وصح لو نوى اسمها فاختلفا	وهو رهن وهذا حلقة
إما إذا لم يرهن أو نكل	ذاك اليمين عقده حتماً بطل

### في ذكر أولياء العقد

أمر النكاح إنما قد جعل	للأب والجد له وإن عـ
كذا وصى أحدهما ومن	يكون مولى أو فقيراً مؤتمن
للأوليين الأمر في حال الصغر	كذا على السفية لو كذا كبر
وإنما المجنون كالسفيه	كذا الإناث كالكور فيه
والأمر للوصى فيمن قد ذكر	بعدهما على الصحيح المشتهر
وليس للمولى أمر في الكبير	والعقل في قول صحيح اشتهر
وليس شك في سقوط ذا إذا	ما عضل البنت وقد مالت لذا
وإن للمولى على رقيقه	ولاية العقد لدى تحقيقه
وإنما الحاكم بالنص الجلى	ولى من لم يك عنده ولى
وإنه اختص بأمر العقد	إذا أتى الجنون بعد الرشد

### هنا ثلث عشر

اللزامة الأولى في صحة شرط الخيار في الصداق دون العقد

شرط الخيار في الصداق صحا لكنه في العقد ان يصح

بل هو مبطل له ان اشترط	فيه ومن صححه اختيار الشطط
وصح ان يوكل المرء كما	يصح للزوجة ذلك فاعلمنا
فليقبل الولي حيث امكن	زوجته ممن فيه قد وكلنا
فلان الشخص المعين	ولا يقل منك لوجه بين
ولم يكن القول من الوكيل	فورا قبلت ذلك للاصيل
ولا يزوجه الوكيل قطعا	من نفسه الا اذا ما استدعا
عموم اذنها له فيه فصيح	كذا خصوصه على القول الاصح

### اللائحة الثانية في الزوجين المتداعيين

لو ادعى زوجية فصدقت	عقدتها بينهما تحققت
ولو تداعيا وفيها اختلاف	يلزم من غدا بها معترفا
دون الذي انكرها وما اعترف	لم يأت فيها باليمين ام حلف

### اللائحة الثالثة فيما يناسبها

لو ادعى زوجية اخت فادعت	عليه اختها بحلف دفعت
فان اقامت شاهدين فلهما	عقدتها وان اقام مثلهما
على من ادعى عليها اولا	كان له المقدر وان ينصلا
وفي كلا الوجهين فاليمين	ينضم حتى يحصل البقايين
ولو اقام كل فرد منهما	بينة فقولاه تقديم
الا اذا رجعها الدخول	او قدم التاريخ ما تقول



## الوثيقة الرابعة في احكام اشتراء العبد زوجته لسيده وغيرها

لو اشترى زوجته لسيده	ان يبطل العقد وصح في يده
وان باذنه اشترى لنفسه	او خصه المولى بملك مرسه
فان نقل لن يملك العبد كذا	صح والا بطل العقد لذا
كذا اذا ما ملك المبعوض	زوجته فالعقد حتما ينقض
كذلك الحر لو انه اشترى	زوجته لنفسه بلا مرا

## الوثيقة الخامسة في عدم جواز تزويج الولي والفضولي باقول من مهر السنه

لم يك لولى والوكيل ان	يزوجا بالدون من مهر السنن
كذا من الخصى والمجنون	كذا من المجنوم والعنن
ولا يزوج الولي الطفلا	من ذات عيب قد حوته قبلا
وان يزوج هكذا تخيرا	في فسخ ذاك العقد مهما كبرا

## الوثيقة السادسة في العقد الفضولي

عقد الفضولي اذا ما وقعا	من احدى شخصين اوهما معا
لم يمض الا ان يحيزه وقد	اكمل او وليه قبل الرشد

الأولوة السابعة في عدم جواز تزويج الامه بدون  
رضا مولاها وغيرها

بلا رضا المالك تزويج الامه	غير صحيح مئة او دائمه
كذلك العبد اذا ما عقدا	بلا رضا مولاها قطعاً فسد
ولو يزيد العبد حيث اذا	على صداق المثل او ما عينا
صح وفي ذمته ما اكثرا	تبعه به اذا تحررا
وان مهر المثل او ما عينا	في ذمة المولى الذي قد اذا
وان يحرر بعضه ان يجبرا	عليه حيث بعضه تحررا
وانه لن يستقل فيه	فان ابى مولاها ذا ينفيه

الأولوة الثامنة في عقد الفضولين للصغيرين

ان الفضولين حيث عقدا	على صغيرين هما ما رشدا
فيبلغ الواحد منهما الرشد	ثم يحيزه وبعد يفتقد
يعزل للآخر من مبراته	ما فرض الله على تراه
وبعد ان اجازه اذ كمالا	حلف ثم حاز ما قد عزلا
وان حوى الرشد وشم لم يحز	قد بطل العقد وارثه احترز

الأولوة التاسعة في اقتراني عقدى الجلد والاب

وافتراقهما وغيره

اذا بزوجهما اب وجد شخصين حيث اقترنا فالعقد

من جده صح وحيث افترقا	فيه مضى العقد الذي قد سبقا
وان يزوجها الوكيلان يصح	عقد وكيل سبق ذلك متصح
وحيث يقتربان فيه	اذ لم تنجد مرجحاً نفيه
كذا رضيعاها الفضوليان	ان قرناه بطل العقدان
لكن اذا ما افترقا قبولها	ايهما لها كذا نكولها
وان ارادت القبول الافضل	قبول ما اختار اخوها الاكمل

### الولاية العاشرة في عدم ولاية الام على الصغيرين

لم تك الام على من ولدت	ولاية العقد فمهما عقدت
صغيرها كان فضوليا وقد	عرفت حكمه اذا نال الرشد

### الفريدة الثامنة في المحرمات بالنسب والرضاع وغيرها من الاسباب وتوابعها

محارم المراء من الانساب	جمع كما ذكرن في الكتاب
فلان ذكر ( الام ) له وان علمت	كذلك ( البنت ) وان ذى نزلت
( وبنت الابن ) نازلاً و ( الاخت )	و ( بنتها ) فنازلاً و ( البنتا
للأخ ) نازلاً وبعد ( العمه )	وان علمت تحوز تلك الحرمة
ومثل من عرفت من ( الحاله )	فصاعداً فالحال تلك الحاله
و ( بالرضاع ) يحرمن ما حرم	بالنسب الواضح حسب ما علم
وانما يحرم الرضاع	حيث يصح الوطى والجماع

وحيثما يثبت منه اللحم  
 او ترضعنه ليلة و يومها  
 او رضعات صرن خمس عشر  
 وانما يكون في الحولين  
 ويستحب ان تكون المرضعة  
 نجبية عفيفة حسنا  
 ويكره استرضاعه الذمية  
 يمنعها عن اكلها الخنزيرا  
 والكره في تسليمه لها اولد  
 وفي المجوسية كرهه اشد  
 وحيثما قد كملت شرائطه  
 من ارضعته امه غدت ومن  
 ومن لهذين غدا كلاله  
 ومن لهذين اب لذك جد  
 ولا يجوز لابي الرضيع ان  
 يمنعه عنهم بلا نزاع  
 كذا نكاح اب ذاك المرتضع  
 ينكح اخوة الرضيع نسبا  
 وان اتى الرضاع عقد فسد

او انه يشهد منه العظم  
 ما جاتها مسترضعا واما  
 متصلات لم تكن منتشرة  
 من واحد لا حيث من فلين  
 مسلمة طائلة ذات دعه  
 مفضية في طرفها استحياء  
 وحيث ما اضطر اتى الدنية  
 حيث شئ وشربها الخورا  
 لاخذها الى محلها اشد  
 كالكره في در الزنا ان وجد  
 معتبرات اذ يصح ضابطه  
 اصبح فحلها ابا له يكن  
 صار له عما وكان خاله  
 واخه من لهما كان ولد  
 ينكح في اولاد صاحب اللبن  
 اولاد صلب كانوا او رضاع  
 في ولدها ولادة قطعا منع  
 في اخواته رضاعا او ابا  
 ويطلب التفصيل ممن شهدا

## درة في المحرمات بالمصاهرة

نكاح كل من ابوان عـلا	كذلك ابنه وان ذانزلا
في زوجة الاخر بالمصاهرة	حرم والاية فيه ظاهره
لا تنكحوا في نسوة الابه	واجتنبوا حلائل الابناء
وابدت حرمة ام عقدت	ابنتها اووطئت ماصدت
وبنت ام ووطئت لاعقدت	فمازلا حرمتها نأبت
وجمع الزوج والاخت لها	محبرم الا اذا اهلها
وضم بنت اختها لها حرم	لكنه ان اذنت له يضم
بنت اخيها حرمت له وان	ترض بها تحل حينما زكن
للوطى بالشبهة اووطى الزنا	ان سبقا حكم الصحيح هاعنا
فلموسسة ابسه ومنظورة	كرهتا والعكس ذي صورته
والشرط فيها كونها له امه	بصورة لغيره محرمه

## هنا اثني عشر

الزواؤة الاولى في اقتراني المربة وبناتها في عقد واحد وغيره

اذا على ام وبناتها عقد	عقداً وحيداً ذلك القد قد
لوملك الاختين ثم وطئا	احدهما حرم من ان يوطئا
لكنهما الواطئ لو يخرجهما	عن ملكه الاخرى يحل فرجها
وحيت ما قد قبل المحرما	فان الاولى وطئها لن يحرما



## الأوالة الثانية في عدم جواز تزويج الامه بدون رضا زوجته الحرة وغيرها

لا يتزوج امه مرة على	زوجته الحرة ان لن تقبلا
وذلك لا يجوز عند القدره	على زواجه الفتاة الحرة
كذا مع العجز وفقده البنت	وان يخف عقدتها قد حسنت
وقيل بالجواز حيث يقدر	وذلك بين الفقهاء مشهور
وحيث قيد الجواز الواحد	تكفي والاضعفها لازاده

## الأوالة الثالثة في عدم جواز العقد على المعتدة واستلزامه الحرمة المؤبدية وما يتبعها

اذا على معتدة مرة عقد	ابدت الحرمة والعقد فيبد
هذا اذا ما علم بالعدية	كذلك بالحرمة حين المدة
كذا اذا الواحد منهما جهل	احدهما وهو بها فيها دخل
وحيث لم يدخل بها ويجهل	احدهما فالعقد قط يبطل
وانما يختص بالحرمة من	احاط علماً بهما حيث ركن

## الأوالة الرابعة في حلية التي زنى بها بالعقد وما يناسبها

فاقده البعل اذا ما فعلت	زنا على الزاني بمقد حلت
على كراهة له على الاصح	والوجه في واجدة البعل اوضح

من حرمة منها عليه أبدت حيث زنت وبهلمها قد وجدت  
ولو زنت زوجته لم تحرم له وإن صرت كذا لم تنضم

الألوة الخامسة في الحرمة الأبدية لام الموطوء  
وأخته وبنته على واطئه

الأم للموطوء والأخت على واطئه والبنت لمن تحللا  
وعقدها عليه أن تقدما بفعله الحرام لمن تحرمها

الألوة السادسة في استلزام عقد المحرم الحرمة  
الأبدية على المعقودة محرما

لوعلم المحرم حيث عقدا حرمتها جرت عليه أبدا  
وتتفي الحرمة حيثما جهل والمقد فادوان بها دخل

الألوة السابعة في عدم جواز جمع ما زاد على أربع  
من الحرائر وما يناسبها

ليس لحر جمع ما زاد على حرائر أربعين حيث أكلها  
أو حرتين وكذا من الأما مثلها على الذي تقدما  
أو أمة على حرائر غدت جهاتهن أربعاً قد عقدت  
ولا يجوز لسواه جمع ما يزيد ذا عن أربع من الأما

او حيرة وامتين منهما او حتين لم يجبا وزعهما  
والحصص في الدائم انما يصح وفي سوى الدائم نفيه اصح

الاولاوة الثامنة في عدم جواز تزويج ذي النصاب  
اسرته اخرى في عدة التي طلقها

ليس لذي النصاب حبث طلقا زواج اخرى دائما لا مطلقا  
في عدة الاولى التي تطلقت رجعية لحرمة تحققت  
ولا زواج اختها قبل لاجل دائمة او مودة اذ لا تحل  
وان يبينها بالطلاق جازا على كراهة امها قد حازا

الاولاوة التاسعة في حرمة العقد على المطلقة  
ثلاثا منه بدون محلل

الزوجة التي غدت مطلقة منه ثلاثا كلها محققة  
او مطلقتين ان تكن تلك امه له بلا محلل محرفة  
وان طلاق حرة للعبد توعا فلن تحل طول المدة  
وان تطلق مكنتا وهي امه فبعد ست ابدت محرمه

الاولاوة العاشرة في ابدية حرمة الملاعنة على الملاعن

ان الذي لاعن ووجهه غدا تحريم وطيبها له مؤبدا  
ومثانها الصمام والخرسا اذا قذفها الزوج بما يوجب ذما

## اللوء الحادية عشر في حرمة المشرک علی المسلم وما يتبعها

غير الكتابية قطعاً تحرم  
 كذا الكتابية حيث اطلقا  
 لو احسد الزوجين يرتد  
 وحيثما ارتد عليه ما مهر  
 لان تشطير الصداق لم يرد  
 وليس مهر حيثما ترتد  
 وحيث كان الارتداد بعده  
 وانما المهر عليه جملاً  
 ولو عن الفطرة يرتد  
 زوج الكتابية حيث اسلم  
 وان حوته دونه الفسخ وقف  
 ولو غدت قبل الدخول مسلمة  
 على الذي اصبغ وهو مسلم  
 عقداً عليها دائماً لا مطلقاً  
 قبل الدخول بطل العقد  
 تمامه لانه منه ظهر  
 الا لدى الطلاق وهو قد فقد  
 وحيث لا دخول لا تعتمد  
 علق ذا الى انقضاء العدة  
 بعد دخوله بها مستكملاً  
 تبين في الحال وتعتمد  
 نكاحه بحاله لن يخرما  
 على انقضاء الاجل الذي وصف  
 تفد وبفسخ عقدها محرمة

## اللوء الثانية عشر في حكم زوجية المشرکین

ان اسلم احدهما

لو احد الزوجين حيث اشركا  
 وانما المهر عليه وقد وجب  
 اسلم فالآخر حتماً تركا  
 تمامه للسبب الذي ذهب

وان يكن اسلام ذاك بعده عاق ذاك الى انقضاء العدة  
وان هما قد اسلما معاً لثم عقدهما بحاله وما انفصم  
لو مشرك اسلم او كتابي ذو نسوة زدن على النصاب  
وهن اسلمن ففها اربعا يختار والزائد عنه منعاً

اللوء لوءه الثالثة عشر في عدم انفساخ عقد العبد بالاباق

فسخ النكاح بالاباق ان يصح وان قضت عدتها على الاصح

اللوء لوءه الرابعة عشر في اشتراط كفاية الزوجين

كفاية الزوج لدنيا تعتبر فليجتنب تزويجها بمن كفر  
لا يتزوج ناصب بمؤمنه لان فيه علة معذونه  
لغير طارف زواج العارفة منع لا المؤمن بالخالفه

اللوء لوءه الخامسة عشر في عدم اشتراط

تمكن الاتفاق في العقد

تمكن الاتفاق غير مشروط في العقد لكن في وجوبه اشترط

اللوء لوءه السادسة عشر في كراهة تزويجك

القاجر وشارب الخمر

يكره تزويجك ذا الفجور لاسيما الشارب للخمر



اللوء اوة السابعة عشر في حرمة التعريض

لذات البعل او العدة بالعقد عليها

يحرم تعريضك بالعقد لمن	ذات امرء او عدة ولم تبين
وجائز للباين التلميح	من غير زوج وله التصريح
حيث له بلا محلل تحلل	وان يقف عليه ذاك ان يحلل
من غيره التصريح حتماً والمقا	يحرم في عدتها محققاً
وحرمة التعريض للمطالبة	تسماً من الزوج لها محققه

اللوء اوة الثامنة عشر في حرمة خطبة من خطبها

غيرك واجابته

لا يخطبها المرء حيث قد غدت	محبة لغيره اذ قصدت
لانها قد تورث البغضاء	في القلب والايذاء والشحناء
لكنه ان فصل المحرماً	بعقدها يصح ذاك فاعلموا

اللوء اوة التاسعة عشر في كراهة العقد على القابلة المربية

ان على القابلة المربية	عقدك مكروه لها والتربية
وحيثما قد فقدت احدهما	يزول منها الكره لا اذا هما
كذلك ابنة ابنة الزوجة اذ	فارقها فاولدتها ذا نفذ
اما اذا ما اولدتها قبل ان	يعقدها فالكره فيها لم يبين

كذلك كره ضرة الام اذا لم تزوج بابيه نقدا

اللوثة العشرون في بطلان نكاح الشغار

لو جعل البعض صداق الاخرى صار شغارا باطلا لامهرا

الفريدة الرابعة في نكاح المتعة وهو النكاح المنقطع

وجوازها واستحبابها

شرعية المتعة في الاسلام	قد ثبت قطعاً بلا كلام
وان الاجماع على استقرارها	قام يقيناً وعلى استمرارها
الى زماننا بلا خلاف	يوجد الا من ذوى الخلاف
وان في القرآن قول صريحاً	بان ما استمتعتم قد صححنا
واتفق المفسرون الرؤساء	في ان منه القصد متعة النساء
وان اهل البيت في استحبابها	قد اجمعوا وانهم ادرى بها
وان دعوى نسخها مرفوضة	حيث رواياتهم منقوضة
فمن على (ع) قدر ووابانها	في خير عنها النبي قد نهي
وعن ابي سبرة ان المصطفى	في حجة الوداع فيها اختلفا
حيث اباحها نهائياً فاغتدى	غداً محرماً لملك ابدا
وقد ذكرنا ان مذهب الولي	ضرورة الجواز للنص الجلي
وما رووا عنه على خلافه	تبطله كثرة اختلافه
لان حلها باوض الشعر	قد نسخ التحريم يوم خير

وان ذا يستلزم النسخين  
وليس قائل بنسخه كذا  
فما روى سيرة من حيث السند  
كذا الى الفاظه المختلفة  
من الاحاديث التي قد وردت  
فقد اتى عن الكرام الشرفا  
وكابن مسعود وكابن الاكوع  
ان النهي المصطفى ما نسخا  
وقد روى بعض من الصحابة  
مثل ابن كعب وابن عباس كذا  
وبين ( من قاتوهن ) قد  
وفي صحيح مسلم قد اسندا  
جابر من بيت الهدى معتمرا  
فقال في عهد الرسول استمتعوا  
كذا حديث شعبة عن الحكم  
ثم روى بانه قد سمعا  
وقال لو لم يته عن تلك عمر  
وفي صحيح الترمذي اقبلا  
عن متعة النساء نجل عمر

كذلك التحريم مرتين  
فقول من قال بذا لن ينقدا  
توجه الطعن اليه اذ ورد  
اذ عارضته عدة مؤلفه  
عن الثقات واليه اسندت  
كجابر وكابن عم المصطفى  
وانس وابن حصين اللوذعي  
تحليلها والحل فيها رسوخا  
بينهم من قد حوى القرابة  
سلييل مسعود بان ذا نفذا  
قالوا ( الى اجل مسمى ) قد ورد  
الى عطاء قال لما وفدا  
قد ذكر المتعة فيما ذكرنا  
وعهد ثاني اثنين والثاني معا  
منه استبنت نسخها قال نعم  
ان عليا قال ذا ان يقعا  
لما زنى الا شقى اذ فجر  
ان رجلاً من الشام سئلا  
فقال قد حلت لما في الاسم

فقال ان عمراً عنها نهى  
الا ترك السنة من شرع النبي  
وذا صريح في دوام حلها  
فانه ان كان باجتهاده  
فباطل حيث به قد خالفوا  
وان يكن ذلك عن الاخبار  
من الصحابة الذين صرحوا  
بنكاح متعة على عهد النبي  
ثم الذي دل على ان عمر  
كلامه المشهور بين الامة  
من ان متعتين كانتا على  
حلها معاقبا عليهما  
فان يكن محمد [ص] ابوالنبي  
لـ كان اسنادها الى النبي  
من ان يروا اسناده لنفسه  
وان اخبار الامامية في  
فانها مع كثرة اختلافها  
وكيفما كان فعدها غدا  
وان في الايجاب والقبول قد  
يلزم ذكر المهر فيه والاجل

فقال نجله النبي سنها  
محمد [ص] واقتنى قول ابي  
الى زمان النبي من مبطلها  
حرمتها من سبب انتقاده  
نصاً آتى به النبي المصطفى  
كيف اخفت على ذوى الاسرار  
بحلها وانهم قد نكحوا  
وعهدتاني اثنين والثاني الابي  
من عنده حرم لا من الخبر  
من الحلين واهل الحرمه  
عهد النبي وانا غدا مبطلا  
رناها من قد دنا اليهما  
في احد الاوقات عنهما نهى  
اولى واردي لهوى كل بني  
فبطلوا تحريمه من راسه  
شرعية المتعة في حد يفي  
بذات هنا يشدة اختلافها  
محلاً في شرع طه ابداء  
غدا كعقد دائم حيث ورد  
وحكمه كالعقد دائماً جعل

في كل ما مر سوى ما ذكرنا  
 وليس تقدير زمان او مهر  
 وان يهب مدتها فيستقر  
 ولو اخلت بزمان منها  
 وحيث لم يذكر لها المهر بطل  
 وحيث قد بطل العقد بطل  
 وان يكن حينئذ قد دخل  
 والعزل عنها جائز وان عزل  
 وجائز فيها اشتراط الساعات  
 ليلاً يكون ذاك او نهارة  
 ولم يقع بها الطلاق ان سنع  
 ولا امان دون قذف بالزنا  
 ولم يكن توارث بينهما  
 وانما الظهار فيها ان سنع  
 وانما تعتد من حين الاجل  
 وان تمكن قد استراحت سقما  
 عدتها حيث له قد فقدت  
 حيث تكون امة لا حرة  
 وان يكن حملها منه حصل  
 من وحدة الدين وعدحصرا  
 شرطاً به قد قل ذاك او كثر  
 عليه قبل الوطى نصف ما مهر  
 فهرها النسبي يانئ عنها  
 والا قرب البطلان ان النى الاجل  
 اجرتها ان لم يكن بها دخل  
 عليه مهر المثل حتما جملا  
 غدا ابنه له وان له نكل  
 كشرط الايتان بمحد بالغ  
 ومرة يكون او مرارا  
 كذلك الايلاء على القول الاصح  
 وان اتى القذف اتى ذاها هنا  
 الا لشرط ملزم عينهما  
 محرم لها على القول الاصح  
 بحضتين بعد ذلك لا اقل  
 فخمسة واربعون يوما  
 خمسة ايام وشهرين غدت  
 وان تكن اربعة وعشرة  
 عدتها تكون ابعد الاجل



## الفريدة الخامسة في نكاح الاماء واحكامه وما يتعلق به

ليس لمملوك نكاح اصلا  
 وانها بلا رضاه عقدا  
 والمولى ان يملك ان اذا  
 وحيث ان المولين اختلفا  
 ولم يكن فضل لمولى منهما  
 وان يكن فرد من الزوجين قد  
 نعم اذا المولى على الحر اشترط  
 علمه اشترط شرط فاسد  
 وحيثما زوج عبده الامه  
 ان مولا مملوكه اتفقا  
 وليس للواحد منهما يحمل  
 ان اعتقت مملوكه جاز لها  
 والعبد بعد العتق ليس مثلها  
 وجاز جعل المالك العتقا  
 مقدماً ايهما حيث يحب  
 ان احد الزوجين يبيع خيراً  
 كذلك يحكم من اليه انتقالا  
 وانها عنه معاً قد نقلت  
 من قبل ان يكسب اذن المولى  
 على الاصح ان اجاز المقتدا  
 بذرها كذا اذا لم يأذنا  
 في الاذن فالبذر لمن تخلفا  
 فيه اذا لم يبد شرط عنهما  
 اصبحت حراً كان مثله الولد  
 رقية المولود رقاً قد سقط  
 كما يرق مع زناه الوالد  
 له استحب جبرها بالملكه  
 فزوجاء اجنبياً بحقة  
 نكاحها الا اذا الثاني احل  
 في الفوز فسخ سبب حلها  
 يكون اذا فسخ كما كان لها  
 في عقد مملوكه المصداق  
 كما قبولها على قول يجب  
 في الفسخ من باع كذا من اشترى  
 باى وجه وكذا من نقل  
 شخص بذلك من اليه انتقالا

فان يكن مختصاً به اختص كما  
ولا يطلق امة المولى به لا  
وحيث لم تكن له او انة  
وجاز للسيد ان يفرقا  
بلفظه او غير لفظه فذا  
وجاز للمالك تحليل الامه  
كقوله اياه لما ملكها  
وانه ملك يمين قد جعل  
وان الاقتصار فيه قد وجب  
او شهد الحال لدى التحليل  
وبذره حر وحسبهما اشهر  
ووطيها في بيته مجوز  
ونوه بينهما قد جازا  
وانما يكره وطى الفاجر

ان كان شخصين غدا ذالهما  
رضاه عبده اذا ما اهلا  
طلق حرة نفياً اذنه  
بين رقيقه وان يطلقها  
له متى ما شاءه قد تفدا  
لمن عليه سلفت محرمة  
تحليلها (احلات وطها لكا)  
لا عقد دائم ولا عقد اجل  
على الذي اليه لفظه ذهب  
عليه من وطى ومن تقبيل  
على ابيه قيمة لا تستقر  
وان يكن طفل به ميز  
وبين حرتين كرهاً حازا  
كوطيه بالعقد بنت العاهره

### الفريدة السادسة في المهر واحكامه

ما صح عينا ملكه او نفعا  
لو عقد الذي حيث ملكا  
في شرعنا صح ومهما اسلما  
والمهر لا تقدير فيه اصلا

يصح ان يمهر فيه البضع  
زوجته على الذي ان يملكها  
قبل تقابض فذاك قيمها  
حيث هن التقويم ان يقلا

وانه يكره حيث كثر  
ازواجه وانما لم تعلم  
وان فيه كفت المشاهدة  
وان يزوجهما على الكتاب  
يلزم لهما خمس مئين درهم  
وجعل تعليم الكتاب مهرا  
والعقد دائما يصح ان وقع  
فان يكن حينئذ بها دخل  
وان يكن من قبلها طلقها  
فان غدا الزوج غنيا متعا  
او عشرة من الدنانير فما  
وان يكن في الحالة الوسطى ففى  
وحيث ما كان مفلا متعا  
وان يكن خاتمه من ذهب  
وليس في غير التي قد ذكرت  
ولو تراضيا بمهر يمدحها  
وان يفوض احد الزوجين في  
ومثله الزوجة ان لم تزد  
في الفرض لو قبل الدخول طلقا  
وان تمت قبل الدخول والقضا

عن الذي به النهي امهرا  
منه سوى خمسمات درهم  
عن اعتبارات هناك زائده  
وسنة النبي والاصحاب  
وان غدت بينهما لم تعلم  
جاز كتعليم امور اخرى  
بغير ذكر المهر دون ما انقطع  
عليه مهر المثل حتما قد جعل  
بتمتع منه يؤدي حقها  
راحلة او ثوبه المرتفع  
زاد عليها حيث شاء الكرم  
خمس مائة درهما يقبضها  
خاتم فضة ودينارا معا  
كان من الفضل باعلى الرتب  
من مائة وهي اربا قد حصرت  
قد عقدا جاز وحتم لزمنا  
تقديره صح وقوله اقنى  
على صداق سن من محمد (ص)  
فمنع ما يقضى به بتحقيقا  
فغير متعة لها ان يفرضا

وان يمت من قبله المفوض في البضع لاشي هناك يفرض

هاهنا اثنا عشر الاولى تملك الصداق باجمعه بالعقد

وتزلزله حتى يقع احد الامور الاربعه وما يناسبها

تملك بالعقد الصداق اجمعا	ويستقر حينما قد وقعا
دخوله او ارتداد نفذا	عن فطرة او موتها او موت ذا
وقبل قبضها لها التصرف	فيه ولا دخل لذك يعرف
فان نما كان لها النعمان	قبل الدخول طلقت فالنصف من
صداقها لها عليه جمالا	وان عفت عن ذاك كان افضالا
والمفوض من وليها الاصيل	في البعض جاز لامن الوكيل

اللوأوة الثانية في النجعال المهر ديناً لو دخل بها

قبل ان يسلمه اياها

لو قبل دفع المهر زوجها دخل	بها عليه مهرها ديناً جعل
وانما الدخول بالوطى يقر	من قبل يكون او من الدبر

اللوأوة الثالثة لو وهبته الصداق فطلقها قبل الدخول

لو وهبته مهرها فطلقا	قبل الدخول نصفه ثمحقا
له عليها وكذا لو خلاها	بمهرها قبل الدخول اجمعا

الأولوه "الرابعة" في جواز اشتراط ما يوافق الشرع  
وبطلان ما يخالفه في العقد

يجوز في عقد النكاح شرط ما يوافق الشرع الشريف الأعظم  
وشرط ما يخالف الشرع فسد وصح ذلك العقد والمهر انعقد  
كشرط ان لا يتزوج مطلقا فان ذا يبطله محققا  
ليكنه ان يشترط بقائها في مصرها يلزم به ابقائها

الأولوه "الخامسة" في جواز جعل التعليم صداق الزوجه

ان امرء تعليم شيء اصدقا وقبل ذلك والدخول طلقا  
كان لها عليه نصف الاجره لذلك التعليم مستقره  
وان يكن عامها فطابقا بنصفها يرجع حيث حققا  
كذلك ان اصدق تعليم الكتب والا قرب التعليم من خلف الحجب

الأولوه "السادسة" فيما لو اعتاضت عن صداقها ثم طلقت  
قبل الدخول

لو انها اعتاضت عن المهر بزائد او دون ذلك القدر  
فطلقت قبل الدخول رجعا بنصف ما سمي لها فاسترجعا



الأولادة السابعة فيمألو وهبت النصف المشاع من صداقها  
زوجها ثم طلقت منه

لو وهبته نصف مهرها على	اشاعة حيث بها لن يدخلها
فطلقت كان له الباقي واذا	عين ذا فنصفه عيناً اخذ
ومثل نصف ماله قد وهبت	او قيمة المثل التي تربت
كذلك ان اصدقها عشرين	فبات واحد من الاثنين
او انها باعته نصف الباقي	ونصف ما فات لذى الطلاق

الأولادة الثامنة في جواز امتناعها حتى تقبض صداقها

يجوز الامتناع حتى تقبضا	قبل الدخول مهرها المفترضا
ولا يجوز قبل اتيان الاجل	لمهرها كذا اذا بها دخل

الأولادة التاسعة في استقرار المهر في مال الصغير ذي الفناء  
ان زوجه ابوه ولاية

ابو الصغير ذي الفناء ان عقد	له استقرار المهر في مال الولد
وحينما كان ابنه ذا ترب	يثبت ذاك المهر في مال الاب
وحينما طلقها بعد الرشد	قبل الدخول ما يعاد للولد

الأولادة العاشرة في حكم اختلاف الزوجين في ذكر الصداق

لو ان في ذكر الصداق اختلافا	من كان منكراً لذلك حلها
-----------------------------	-------------------------

وانها تخالف في القدر      قدم قول الزوج في ذالمهر  
كذلك في الجماع حيث انكرا      كذا مع الخلوة حيث اشهرها  
وحيث في دفع الصداق اختلفا      قدم قولها لاصل عرفا

### الفريضة السابعة في الميوب والتدليس من جانب الزوجين

ان امرء حاز جنونا او خصا      او عتقا في عقده او برصا  
او حاز جبا او جذاما او وجا      ففسخه لمن بها تزوجا  
ولم يكن بين الجنون مطبقا      وغيره فرق على ما حققا  
كذا اذا ما كان قبل عقده      او بعد قبل الوطى او من بعده  
نعم اذا الجنون بعده حصل      بحيث اوقات صلوته عقل  
فلمتصبر الزوجة فيما ابتات      واتشكر الله على ما اوليت  
وسل الاثنيين في الخصا اشترط      وان على سواء في الوطى فرط  
والشرط في العنين عجز الذكر      عن وطئها من قبل او دبر  
ووطنى غيرها كذا ورفعها      قصتها لمن هداها شرعها  
اليه ثم حكمه بالنظره      حولا والا لم تكن مخيره  
وشرط من جب ولاقى القشفه      ان لا يتم منه قدر الحشفه  
وليس فرق في الخصاء والوجا      والجب والمنه اذ تزوجا  
يكن قبل العقد او يلحقه      يحصلان بعد الوطى او يسبقنه  
والشرط في المجنوم والابرص ان      يظهر آثارها على البدن  
وذلك راجع الى الطبيب      الحاذق الموثق المصيب

وليس في هذين ان تجردا      بعد انعقاد العقد فسخ ابدا  
وان يكن ختني فحيث اشكلا      تزويجه من دون فسخ بطلا  
وحينما قد كان غير مشكل      فهو كمنقب زائد في الرجل  
لن يثبت الفسخ بذلك ابدا      ومن يقل بالفسخ فيه فندا

### في ذكر عيوب المرأة

ان العيوب في النساء المجوزة      للفسخ تسعة غدت بميزه  
عيب جنون او عمى او برص      او قرن او رتق مرصص  
او عيب اقلام فان بها دخل      او عيب اقلام فان بها دخل  
لن يفسخ الزوج عليها عقده      كذا اذا ما قد حدث بعده  
وان يكن ذا العيب قبل العقد      فالفسخ جائز له من بعد  
لكن في الجنون حكمها كما      في حكم ذي الجنون قد تقدما  
وذو خيار العيب لن ينجرا      الا على الفور اذا ما ظهرا  
والفسخ ليس بالطلاق ان وجد      وليس موردا لما في ذا ورد  
وقول من قد انكر العيب غدا      مقدما ان شاء الله فقدا  
وحينما قد ثبت الفسخ فلا      مهر لها حيث بها لن يدخل  
الا لدى العنة والخصاء      كذلك عند الحب والوجار  
فمنع هذه عليه يستقر      حلوة خلا بها نصف المهر  
وحينما قد حصل الدخول      عليه كل مهرها بمجبول  
نعم مع التبدليس يرجع الرجل      به على ذيه وان بها دخل

فيغرم المهر له من دله	وان تكن له هي المدلسه
ان يتزوج حرة مسلمه	يكن له الفسخ اذا بانث امه
والعكس مثله فحيثما ظهر	فالامر قبل الوطى بسقط المهر
كذا اذا بنت مهيبة شرط	كمكسه جرى على ذلك النقط
لمكن اذا الزوج بها قد دخلا	عليه مهرها تماماً جملاً
وانما الزوج مع التدليس في	اغرام من دلس فيها يكتفي

### الفريضة الثامنة في القسم والنشوز واحكامها

لها مع الدوام ربع الاربعه	من اليا الى قسمة موزعه
وانه حيث اتم اربعه	لم يبق فاضل له اذ جمعا
وليس فرق بين فحن او مخصى	او حر او عبد كذا ذى برص
وغيرهم وهي لها ان يستقر	عذب نشوزها وفي حال السفر
وانما وجوبها في الليل لا	في اليوم اذ ذال المعاش جملاً
وان ذال الوجوب حتماً ينعكس	في نحر من في الليل شغله الحرس
وان تكن مسلمة وهي امه	قسمة لها النصف لها محتمة
ونحو هذه الكتابية اذ	تكون حرة لها النصف نقد
وان هذه اذا كانت امه	قسمة لها الربع لها مسلمه
فليسا حيث ذل لها تقدر	من اليا الى وهي ستة عشر
وليس قسمة لمن ان تبالغا	تسع بينين للنساء مبالغا
ولم تكن تلك على ما حقه	لامرأة ذات جنون اطبقا

هذا اذا خاف اذاهها فاذا  
 ويقدم الولي بالجنون ان  
 والبكر عندما بها الزوج دخل  
 وبالثلاث الثيب اختصت بلا  
 وليس للزوجة حق ان تهب  
 الا اذا ما رضى الزوج بذنا  
 من قبل ان يتم المبيت لا  
 وحيث في اثناها قد عدت  
 وحيثما الزوج بذنا لم يعلم  
 وقيل الاعتياض عنها لا يصح  
 ومن يحرم اخذها منه العرض  
 ولم يحز للزوج ان يزور في  
 وانها ان دقت الجاز ان  
 وحيثما استوعبها بمرضها  
 وفي المبيت تجب المضاجعة  
 وان يحز في القسم حيث قسمها

لم يخشها وجوبها قد نفذ  
 طف به على النساء كما زكن  
 تختص في سبع ليال تتصل  
 فصل وفيهن الولاء جملا  
 ليلاتها ضررها حيث تحسب  
 وبعد ذالها الرجوع نفذا  
 من بعده اذحقها تحولا  
 بقية الليل لها تحولات  
 فتمم المبيت ذال لم يأنم  
 بالمال والصلح على ذاك اصح  
 يقل عليها رده له افترض  
 ليلتها الضررة ان لم تدنف  
 يودها سرا عيا نشر السنن  
 ضررها عليه يلزم القضاء  
 عليه حيث القسم لا المواقعة  
 ما بينهن فالقضاء لزما

### القول في النشوز واحكامه

ان النشوز هاهنا اوتقاعها  
 عن ممة للزوج وامتناعها  
 فحيث منها ظهرت امارته  
 لزوجها وصرحت اشارته

بان يرى التقطيب في جبينها	او حالة خشناء بعد لينها
وعظها بدون هجر عليها	تظهر اعذارا تبيح فعلها
فان ابت لها قفاه حولا	في ضجع كليهما قد شملا
وحيث لم ترجع بذلك اعتزل	عنها لعلها بذاك تعتدل
ولا يجوز ضربها الا اذا	ما امتعت عنه اذن يجوز فا
مقتصراً فيه على ما يصلح	يحيث لا يدمى ولا يبرح
وان ابى عن الحقوق الواجبه	لها عليه فلهما المطالبه
كذا على الحاكم ان يلزمه	بها وان دعا ان يؤلمه
وان غدت ببيضها مسامحه	له استمالة لكانت راجحه
حينئذ حمل له قبوله	حيث غدت بذاك استماليه

### القول في الشقاق واحكامه

وان يكن بينهما الشقاق قر	بحيث يخشى اليمين او ذايستمر
فليبعث الحاكم من اهلها	شخصين كاملين في عدلها
اي حكماً من اهلها وحكماً	من اهلها كي يعلم حالها
وجاز من غيرها ان عدما	اهلها فالتصديق يأتي منهما
والبعث ذا ليس بتوكيل هنا	بل هو تحكيم كما تيننا
فان هما قد رايا الصلاح في	جمعهما اختيار بلا توقف
وان على التفريق ثم حكماً	فلا يصح دون اذن منهما



فحيث منه في الفراق وكذا في البذل منها الاذن لاح نفذا  
وكما قد شرطاه لزما ان كان سائغاً كما قد علمنا

## هنا أو اوتان الاولى في الاولاد

ياحق بالزوج الذي يستند  
وشرطه ان لا يقل ما مضى  
ولم يجاوز منتهى ما عيننا  
هذا اذا مارج لروح الجسد  
اما الذي تسقطه المرأة في  
من انهر واشهر من ازمته  
ولوزنت بفاجر بها فجر  
ولا يجوز نفية ذا حينئذ  
وفي دخوله اذا ما اختلفا  
وان عليه وعالها اتفاقا  
وبذر من قد ملكت او تمتعت  
ولو نفاه ظاهراً عنه انتفى  
وان بذك ارتكب الحرما  
قان يعمد ببذره معترفا  
ولا يجوز نفى ذاك مطاقا  
وولد الشبهة بالواطى التحق  
نكاحه على الدوام الولد  
من وطئها عن نصف عام تقضى  
لحملها وذلك حول عندنا  
وتم للافاية خالقته الولد  
الحاقه معتاد مثله اقضى  
تقل كاهن عن نصف سنة  
لزوجها البذر وللزاني الحجر  
ولو نفى بلا لعان مانقذ  
اوفى ولادة الوايد حافيا  
تخاف في المدة حيث افترقا  
كبذرها حيث الشروط اجتمعت  
بلا لعان فيهما حيث انق  
اذ خالف الشارع فيما حكمها  
صح وعاد من نفاه اذ نفى  
لعزله عن امه محققا  
مع اشتراط ما بيانه سبق

وعدم الحضور من زوج دخل  
 وواجب على النساء استيلادها  
 ومثلها الزوج فان تعذروا  
 ويستحب غسل من تولدا  
 وانما الاذان والاقامة  
 بتربة الحيين تحنيك الولد  
 كذلك في ماء الفرات فاذا  
 وحيث غير مالح لم يحصل  
 وان يسمى الذي قد ولدا  
 واصدق الاسماء ما قد اشتمل  
 وافضل الاسماء ما قد اغتدى  
 كذا علياً وكذا الانبياء  
 وان يكنى الذي تولدا  
 وانما جاز من الالقاب ما  
 والجمع بين الاسم والكنية قد  
 فمن يكن محمداً قد سميا  
 كذا ابي عيسى كذا ابي الحكم  
 وانما يكره حيث علمنا  
 حكيماً او خالداً او ضراراً او  
 بها وان كان اللحوق اذ حصل  
 كفاية كذلك استبدادها  
 فالله يحرم الجواز يحصر  
 في ساعة بها الجنين ولدا  
 في اذنيه استلزم اعتصامه  
 قد استحب اذ به النص ورد  
 عسر ذا فناء عذب غير ذا  
 خلطه بالتمر او بالمسك  
 الى مضي سبعة محمداً  
 على العبودية لله الاجل  
 محمداً منار طالبي الهدى  
 عليهم السلام بعد الاوصيا  
 مخافة التبر لكيلا يستندا  
 اشعر بالمدح ولاح علمنا  
 يكره في بعض موارد يرد  
 ذا بابي القاسم ان يكنيا  
 كذا ابي المالك من نهى علم  
 بان يسمى الوليد حكماً  
 حارثاً او مالكاً اذ عنهم نهوا

## القول في احكام الاولاد وهي امور منها هذه

في السابع الحثان والخلق يسن  
 وثقب اذنه من الاسفل اذ  
 وللصبي يكره القنازع  
 وواجب على الصبي ان بلغا  
 وهو من السنين خمس عشرة  
 ويستحب للنساء الخفض وان  
 وحيثا يبق شاة مجزیه  
 ويستحب كونها مساوية  
 كذا الدماء عند ذبحها بما  
 كذا سؤال الله ان يجعلها  
 اذكي قبول لحمها بلحمه  
 وليس تكفي بازائها الصدقة  
 والرابع منها هو حق القابلة  
 وحيث لم تكن تصدقت به  
 وحيث لم يبق عنه فرهق  
 عن نفسه كذا اذا ماشك في  
 وان يموت قبل الزوال الولد  
 وبعده ان مات ذلك الولد  
 كذا حقيقة بها الطفل اذ تن  
 تكون يعني العكس في اليسرى نفذ  
 حيث نهي عنها النبي الشارع  
 عمراً يكون للرجال مبلغا  
 ختانه لعلة مشتهرة  
 بلغن اذا سنة من السنن  
 جامعة فيها شروط الاضحية  
 له وان خالفها فكافيه  
 حوته اخبار خيار العلماء  
 فديته فضلاً وان يقبلها  
 وجلدها بجلده وعظامها بعظمه  
 بما غدت قيمتها محقة  
 او ثلثها حصة افضل كاله  
 والدة المولود دون ابسه  
 بلوغه له استحب ان يبق  
 وقوعها استحبها له اقتنى  
 من يومه السابع ذا لا يرد  
 لم يسقط استحبها لما ورد

للاولدين والعيال مطلقا يكره منها الاكل حيث حقه  
 كذلك كسر عظامها بل تفسخ عضواً فعضواً ثم كلا تطبخ  
 ويستحب دعوة الاخوان في اطعامهما وعشرة بها اكتفى  
 وطبخها طبخاً بملح وبما وان اضاف فلها الفضل انتهى

### ومنها الرضاع

وما على ام الصبي وجبا حينئذ ذاك عليها لم يجب  
 باجرة على ابي الصبي ان نعم لها استحب ان ترضعه  
 والاجر ما قلناه ليكن حينئذ وحيتها استاجرها لبرها  
 وحيث لم يخصها بذكرها وانها اولى اذا لم تمتنع  
 وان تزد عن غيرها في الطلب وبعد تسليم الرضيع للتي  
 وجاز للمالك اجبار الامه من الرضاع هو ارضاع اللبا  
 تبرعاً منها بل انه وجب لم يكن الصبي ذا مال زكن  
 الى زمان حق ان تمتعه قد اعسرا فهو عليها انحيا  
 يلزمها ارضاعه من درها بنفسها جاز كذا بغيرها  
 عن اجرة بها سواها تقتنع جاز انزع الطفل منها الاب  
 تبرعت بالاجر او اقلت له على ارضاع من قد سلمه

### ومنها الحضانه

والام في حضانه الطفل احق في مدة الرضاع كيفما اتفق  
 هذا اذا ما هي كانت مسلمه كالة العقل ولم تكن امه

او انها كزوجها في الرق	او مثله في كفره بالحق
وحيثما تفصل حضن الاثني	كان لامها كحضن الحثني
سبع ستين واذا كان ذكر	فالاب اولى وبذا القول اشهر
وانها اولى من الوصي ان	مات اب الطفل بذاك المحتضن
وحيث ماتا فالذي احق به	من كان جده وكان لابه
وحيثما قد مات ذا فالاقرب	من اقرباء الطفل ثم الاقرب
وان تزوجت بغير ابيه	وكان موجوداً غدا اولى به
وحيثما طلقها غير الاب	ماتت لها فوراً حضنة الصبي
وانما تسقط عنه اذ رشد	مستقبلاً حيلته نيل الاشد

### الاؤاؤه الثالثة في النفقات واسبابها

النفقات قد غدت اسبابها	ثلاثة منشورة ابوابها
فهاؤم اقرا وابها الزوجية	والملك والقرباة البعضية
وانها في المعقد دائماً تجب	بشرط ان تمكنه كما يجب
في كل وقت سماع الاستمتاع في	خلاله كذلك اي موقف
ولم تجب عليه تلك النفقة	لزوجة صغيرة محققة
ولا لزوجة تكون حازه	عصيان امره فتعدو ناشره
ولا ان تسكت بعد العقد ما	لم تعرض التمكن فيما علما
وواجب عليه ان يقوم في	جمع ما يحتاجه وتكفي
به من الكسوة ما يلزمها	كذا من الطعام ما يطعمها

كذا الشراب وكذلك الأدم  
 والة التدهين والتنظيف من  
 تابعة عادة أمثال لها  
 بل إنما المرجع في الأ طعام ما  
 وإن تكن في بيتها ذات خدم  
 وإن تمرضت كذلك قد وجب  
 والجنس في جميع ماصر اعتبر  
 وجاز أن تمنع غير بعلمها  
 وواجب في القركون الكسوة  
 وإن تكن في موضع فيه الفرا  
 وجوب بذاتها وفي الجنس اعتبر  
 كذا تعدد الإحاف في الشتاء  
 وإنما البسة التجميل  
 بمقتضى العادة في أمثالها  
 وإنها من بد ما بها دخل  
 بمقتضى العادة فالمطالبة  
 في الأكل إذ بذلك نالت الفرض  
 كذلك الأسكان هكذا الخدم  
 دهن ومشط شم صابون الدرن  
 من موطن لها بحوز أهلها  
 يسند من خلتها ما لزمها  
 فذا على الزوج لها قد انحصر  
 عليه نصب خادم يقضى الأرب  
 معتاد أمثال لها حيث تقر  
 من اشتراك المكث في محلها  
 بالقطن أو بشبهه محشوه  
 تناد للنساء على الزوج جرى  
 معتاد مثلها بذلك المستقر  
 حيث له احتاجت عليه ثبثا  
 زيدت لمن بها ذوى تأهل  
 من بلدة بها وطبق حالها  
 لو اغتدت تأكل معه ما أكل  
 ليست لها بمدة المصاحبة  
 وغير ذا ليس عليه مفترض

### القول في نفقة القرابة البمضية

قد وجبت على الأيمن النفقة فصاعداً ما ارتقيا بحقوقه



كذا على الاولاد حيث اسروا	قد ازالا وجوبها مقرر
وهي على باقي الاقارب اغتدت	مندوبة وفي الوريث اكدت
وهي على فقيرهم لم تجب	الامع المعجز عن التكسب
وان غدا ذا فاسقا او كافرا	حدث يمان دمه بلا صرا
والشرط في الوجوب فضل بلغته	عن قوته التام وقوت زوجته
وانما الواجب منها ما كفي	قريبه الفقير منها مصرفا
من الطعام والكساء والسكن	بقتضى مكانه والزم من
وان من عليه الاتفاق يجب	اعفاه ان يميله استحب
والزوج للزوجة يقضى النفقة	في عوض استمتاعه بحقه
ولا عليه الاقارب القضا	وان على تقديرها القاضى قضى
نعم اذا باذنه استدان ذا	او امر المنفق ذا قد نفذا
والاب في انفاقه على الولد	مقدم وحيثما عنه فقد
او كان معسرا على الحد استقر	فصاعدا وهكذا هيلم جر
وحيثما قد عدوا او اسروا	فهو على الام له يقرر
ثم على والدهما والوالد	على السوا فصاعدا وصاعده
وانما الاقرب منه الاقرب	مقدم وهو عليه يجب

### القول في ترتيب المنفق عليهم

الابوان وكذا الولد معا في رتبة الاتفاق حيث اجتمعا  
وانهم اقدم من ابائهم كما تقدموا على ابنائهم

وكل رتبة دنت في السابقة      اولى من التي نأت بالنفقة  
 هذا مع القصور اما في السعة      وسع بم الله فيه وسعه  
 وان يكن للماجز ابن واب      مقتدرين بالسوا ذا يجب  
 ويحبر الحاكم من عنه امتنع      وان يكن مال بها ختص يبيع

### القول في نفقة الملاك

قد وجبت على الرقيق النفقة      ممن عليهم يده منطبقه  
 كذا على البهيمة التي غدت      مملوكة رهى اليه اسندت  
 وحيث للرقيق كسب جاز ان      يحيلهم اليه مسؤولاهم فان  
 كفاهم لكل ما احتاجوا له      كفى وان لم يكفهم اكده  
 ومرجع الجنس لهم في ذلكا      معتاد عبد من يضاها المالكا  
 وهو على الاتفاق ارفى بيعة      يحبر حيث اصبحا في وسعه  
 وليس فرق في الرقيق بين من      دبر او كوتب او اصبح قن  
 وغيرهم ومثلهم ام اولاد      حيث مناط الحاكم فيهم اتحد  
 كذا على بهيمة قد ملكت      وارها اجتزت برعى تركت  
 وان ابى من ان يكون متفقا      اجبره الحاكم حتى يتفقا  
 او ان يبيع تلك او يذبحها      حيث اقتضى العادة فيها ذبحها  
 وحيث انها اغتدت ذات ولد      ارضع من حليب امه لحد  
 يكفيه ذك وان غيره اكتفى      حينئذ وجوبه عنه انتفى

## كتاب الفراق وهو مشتمل على فصوص القص الاول

في حده

ان الفراق ما غدا مفرقا      زوحية الزوجين افضلاً مطلقاً  
عن عوض يكون او غير عوض      او غيره حيث به الحل انقراض

### القص الثاني في الطلاق الذي هو احد اقسامه

وذكر حده وذكر ما يناسبه

ازالة النكاح من دون ازا	بلفظ طالق طلاق جوزاً
وانما اركانه قد اعتدت	اربعة لا غير حيث عدت
الصيغة المطلق المطلقه	كذلك الاشهاد عند التفرقة
فاللفظ ( انت ) اذ غدا يفارق	( او زوجتي او ان هنذا طالق )
وغير كاف فيه لفظ غير ذا	فان يقل سواء ذا لي ينفذا
كان يقول هذه طلاق	او بينما السراح والفراق
او هي لي من المطلقات	او اني طلقها بالذات
او ان هذه غدت مطلقه	او انها خلية محققه
او غيرها من الكنايات التي	بها عناه اذ بها لم يثبت
وشروطه القدرة في العبارة	لذا طلاق الاخرى الاشارة
وتلك القاء قناع عرسه	على ام رأسها بطيب نفسه
ولم يقع ذلك بكتب من حضر	او غاب في اشهر قول معتبر

وذلك بالتخير فيه لا يصح ولا معلقاً على شرط ولا وان يكن تفسيره بزيادة واعتبر البلوغ في المطلق عن الصبي وعن السكران لا فان يكن متصلاً ومطابقاً والاختيار هكذا فيه اعتبر والقصد هكذا فلا عبرة في ولا بقول نائم ومن غلط وجاز ان يوكل الزوجة في واعتبرت زوجية المطلقة على نكاح صحيح منه لم يصح واعتبر الطهر من الحيض كذا ما حضر الزوج وذلك داخل وانما تعيينها قد لزمنا افضلاً ونية لدنيا اشكالا

حيث له اختارت على القول الاصح وصف وان على الوقوع اشتعلا من واحد لم يك غير واحد والعقل ولو لم يطلق عن ذي جنون بالبلوغ اتصالا وليه مع الصلاح طلقا فلم يقع طلاق مكره جبر عبارة الساهي الذي لم يعرف ادنى الجميع قصد ذلك اشترط طلاق من يسرحها وذا اقنى كذا الدوام فاذا ما علقه (كانت طالق اذا النكاح صحيح) من النفس في طلاقها اذا وتلك مدخول بها وحائل فيه على الاقوى فحيث ابهما تصحيحه بما رآه الفضلا

### الفصل الثالث في الاقسام المحرمة والمنكروهة

#### والواجبة والسنة من الفراق

طلاق ذات حيض او نفس حرم من دون منزيل الياس

وإذا ما غاب أولن يدخلها  
 كذا طلاقها بظاهر هو قد  
 والثان والثالث من ذلك إذا  
 وانما المكروه منه ما بدا  
 ومنه واجب وإذا ما خيرا  
 وانما السنة منه ما غدا  
 واليأس من جمعهما والتصفية  
 وانما السني بالمعنى الاعم  
 وانه باين او رجعتى او  
 فالباين التي بها لم تدخل  
 اصغر او من غدت مختلفه  
 حيثها في البذل لن تراجعا  
 كذا التي قد أصبحت مطلقه  
 وانما الرجعي منه ما غدا  
 وانما الطلاق لائمة ما  
 من الشروط ثم بعد راجعا  
 ثم غدا مطلقاً لهما لدى  
 وهذه اى ذات هذى الواقعه  
 وما عداه تحريم المطلقه  
 وبعد طالقتين ان تكن ايه  
 بها او ان حلتها فتمس جلا  
 جاءها فيه محرماً ورد  
 لم يسبقا برجعة فهكذا  
 مع التيمم الخلق حيث اتحدوا  
 من بعد الايلا او ظهار ظهرا  
 مع الشقاق اذ بدا بمددا  
 والخوف من ان يقع فى المصيبة  
 هو الفراق الجائر الذي علم  
 طلاق عدة كما انكروا  
 وثانها اليأس او ذات ولى  
 او أصبحت ذات مبارات معه  
 وصار ذا الرجعي مهمار جعما  
 ثلاثة قد أصبحت محققه  
 فيه الرجوع حقه الممهدا  
 طلقها على الذى قد علمنا  
 ملك لدى عدتها فجاءها  
 طهر به لم يدين منها ابدا  
 تأبدت حرمتها فى اتاسعه  
 اذ طالقت ثلاثة محققه  
 فقد على الزوج لهما محرمة

بلا محال فحيثما خلاصت  
 وافيضيل الفراق ما يطلق  
 عنها مدى العدة حتى تخرجها  
 وانه السني بالمعنى الاخص  
 وقد حكى بعض من الاصحاب  
 لم يك محتاجاً الى محال  
 وجاز للحامل ان تطلقا  
 وذا على الاقوى وذا للامه  
 وحيث لم يبطأ فسنياً وقع  
 والطلاق لذوى تكرارها  
 وان يطلق بطلاق زائد  
 فالاقرب الوقوع ان تمحلا  
 وانه بالشك فيه لم يقع  
 والمرضى في طلاقه حمل  
 توارثا في المدة الرجعية  
 وان تبين عنه ترثه دونه  
 وشمها الرجعي ما لم ينقض  
 حيث بغير الزوج لم تزوجا  
 وانما الرجعة بالقول تصح  
 والفعل مثل القول كالتقبيل  
 عنه من طلقها قد خلاصت  
 على الشروط بعد اذا يفترق  
 عنها فان شاء بها تزوجا  
 حيث نقضها بهذا الفرض خص  
 بان اذا الفراق في ذا الباب  
 بعد الثلاث واحتياجه جلي  
 ولو مرارا مر ذلك مطلقا  
 ان عاد واطنأ لها في المدة  
 على الاعم والاخص لن يقع  
 تفريقها اولى على اطهارها  
 عن واحد اثناء طهر واحد  
 بينهما الرجوع حيث حصلا  
 والاحسن اتباع منهج الورع  
 كراهة للنهي فهو ان فعل  
 اذ لم تبين علاقة الزوجية  
 لسنة والزوج بمنعونه  
 حول من الطلاق من ذى المرض  
 اوفى شفائه ينال الفرجا  
 مثل (رجعت وارتجعت) اذ صرح  
 والامس بالشهوة والدخول



وان يكن منه الطلاق قد وقع  
وان يراجع زوجته الذمية  
وكان انكارها الدخولا  
ورجعة الاخرس بالاشارة  
والقول مقبول من المطلقه  
مع انقضاء مدة فيها احتمل  
من ستة وعشرين يوما  
واللحظة الاخيرة التي بدت  
وظاهر الاخبار ان لا يقبل  
الا لدى شهادة من اربعة  
وبعد ذلك انكره فقد رجع  
جاز له في العدة الرجعية  
بعد الطلاق ان حلفا مقبولا  
واخذ القصاص لا العار  
على انقضاء عدتها المحقة  
خلاصها وتلك لم تكن اقل  
ولحظتين دفتين يوما  
دلت على الخروج لاجزاء اغدت  
منها سوى المعتاد اذ يحتمل  
من نسوة على امرها مطالعة

### الفصل الرابع في العدة

لاعدة على التي لا تدخل  
اربعة من اشهر وعشرة  
وانصفها لامرئة كانت امه  
موطوءة ام غيرها كبره  
وعند باقي موجبات الفرقه  
وحيضها استقام تغدو العدة  
والمرجع التميزان لم يستقم  
ومن بسن من تحيض وهي لا  
بها وللا وفاة تلك تجعل  
من انهر حرة او محرره  
تكون متعة له ام دائمة  
بالسة تكون ام صغيره  
حيث قضى الدخول منها حقه  
اطهارها الثلاثة المبيدده  
ذا ثم عادة التي لها رحم  
تحيض فالذي عليها جعلها

عدها ثلاثة من اشهر	وتكمل البدة في المنكسر
والامة اغتدت عليها المدة	طهرين او نصفاً لتلك المدة
وحيثما الحرة قد رأت دماً	فإذا لدى مدتها او توأماً
انظرت اقراها ان انقضت	من قبل اقصى الحمل فهي قدمت
وحيث لا تربصت حولاً فان	ذی وضعت او تمت عنه تبين
وحيث لا اعتدت بربعه اذا	ذاك انقضى ما لم تتم قبل ذاك
وعدة الحامل وضع حملها	ما لم تكن لاجل موت بعلها
وان تبين لها قابله الاجل	من وضعها ومن زمان لا يقل
من اشهر اربعة معتبره	تبعها الايام وهي عشرة

### القول في الحداد

ان الحداد للنساء قد فرضا	في عدة الزوج اذا الزوج قضى
وذلك ترك مقتضى التزين	من لبس او من طيب او تدهين
وترك الاكتحال بالسواد ما	لم يورث الضرر لها ان عدما
اكذلك المصناب بالسواد	للاحاجين مقتضى المعتاد
وكل ما يعسد زينته حرم	من لبس اولون لدى عرف الحزم
وان ذاك اختص بالحرائر	كما اتى عن الامام الباقر
في الخبر الصحيح والقول اشهر	بأن ذاك ايضاً على الاماء قر
وزوجة المفقود حيث ما جهل	تربصت اذ منفق لها حصل
وحيث لم يحصل لها ان صبرت	لا شك في حسن الذي قد اظهرت

وان غدت رافعة لامرهما عليه ان يطلبه في اربع  
بعد انقضائها ورجعة الرسل وبعد  
ذا عدتها المشتهره وبهدها تباح للازواج  
وان لدى العدة جاء بعلمها  
وحيث لا يحجب في العدة لا  
وليس فرق ان تكن تزوجت  
وواجب على الامام الفقيه  
في مدة الصبر اذا ترفعت  
من مال زوجها وحيث لم يكن  
والامة التي غدت محرره  
تكمل كالحره تلك العده  
وانما العدة في النسيه  
وذا على المشهور في الطلاق  
وتتبع الحره ام لولد  
وحيث قد اعتق المولى الامه  
وان الاستبراء على تلك يجب  
بحيضة حيث تفيد العلما  
اذ لا يحيض وهي في سن التي  
للحاكم الشرعي في مقرها  
من حجب وحيث لم يطلع  
طلق ذا الحاكم زوجة الرجل  
هي التي لموته مقرره  
تختار اي طالب الزواج  
يكن بها املاك وهو فحلها  
حق له فيها وعنفا انفصلا  
اولافعه بالطلاق اخرجت  
طول زمان لم تكن مطلقه  
ومدة البحث اذا ما رفعت  
من بيت مال المسلمين فليكن  
قبل انقضاء عدتها المقرره  
اذ لا تكون باناً متتده  
كمدة الحره بالسوييه  
وغيره من موجب الفراق  
لموت زوج او وفات سيد  
عدتها ثلاثة محتمه  
ان نقلت بالملك او غير سبب  
او خمسة واربعين يوما  
تحيض ثم بعد تلك حلت

## الفصل الخامس في وجوب النفقة على الزوجة المفارقة في عدتها

ان على الزوج وجوب النفقة  
وهي لدى عدتها الرجعية  
ولم يحز فيها بالاتفاق  
ثم كما بقائها فيه انتم  
الا لحسد اقتضاه البينة  
او غيرها او اغتدت لبعلاها  
وهي مع الاول ردت عجلا  
بل تسكن غيره الى انقضا  
وانها اثناء عدة الامه  
وذا اذا في ليلها المولى لها  
وحيث لا يرسلها عنه وجب  
ولم يكن لبث مطلقه  
وان تكن حاملة فهي لها  
وان غدا مسكنها مضمنا  
او ان عهد حقه فيه انقضى  
وان يمت فحاز ذاك الورثا  
حيث تكون حاملا وقلنا  
وحيث لا تجوز تلك القسمة  
حق على زوجته المطلقة  
ثابتة لعلقة الزوجية  
خروجها من منزل الطلاق  
اخراجها منه عليه قد حرم  
حيث اتت فاحشة مینه  
مؤذية بقولها او فعلها  
وحيث لم تقب مع الثاني فلا  
عدتها حيث يكون مرتضى  
رجعية تغدو لها محتمه  
كذلك في نهارها ارساها  
ما كان قبل ذاك عليه قد وجب  
حائلة وجوب تلك النفقة  
الى زمان فيه تاتي حملها  
او من اطاره به قد رجعا  
اسكنها بيتا يكون مرتضى  
لم تجز القسمة فيما ورثا  
حيث لا يكون مسكني  
وكل وارث يحوز سهمه

وزوجة الحاضر من حين السبب      منه عليه الاعتداد قد وجب  
 وزوجة الغائب في الوفاة من      حين بلوغها لها ذاك زكن  
 وفي الطلاق ذا غدا من حينه      لأمـن زمان جاء في تبينه

### الفصل السادس في حد الخلع واحكامه

الخلع بت للزكاح لو جمل      ازاء ما تبذله من البذل  
 صيغته (خلعتك) او (فلانة      على كذا) فهي بذل مبانه  
 (او هي . انت . هذه . مختلعة)      وبالطلاق اشترطوا ان يتبعه  
 على سبيل الفور وهو الاقوى      وانه للفضل قطعاً احوى  
 وكلما صح ازاء البضع      يصح ذاك فدية في الخلع  
 وحيث ليس في الفدا تحديد      يأخذ منها كل ما يريد  
 وصح بذلها من الوكيل      كما يصح ذا من الاصل  
 كذلك ممن يضمن الفدية في      ذهتها باذنها وذا اقتنى  
 والاقرب المنع اذا تبرعا      من غيرها به وذا ان يقم  
 وحيث ان الموضع الذي عرف      من قبل قبضه لذلك قد تلف  
 تضمنه قيمة او مثلاً كما      لو بان حق غيرها ذا حتما  
 ولم يقع ذا باطلاً للاصل      ولا نجيار بضمان المثل  
 وصح بذل امة قد اذا      سيدها لها فحيث عينا  
 كمية الفدا لها تعينت      وحيث لا فمهر مثل عينت  
 وحيث لم يأذن يصح خلعها      وبعد عتقها به يتبعها

ومن غدت مشروطة مكاتبه	للحكم للقرن غدت مصاحبه
ومن يكن مطلقة فالمولى	لم يعترض فيها عليها اصلا
وان يصح خلعها الا اذا	عقوب كرهها بدا لا قبل ذا
فان يطلقها بلا كره جعل	ذلك رجعياً وبذلها بطل
وحيثما اكرهها في البذل لا	يملكه بل الحرام قد لا
حينئذ طلاقها قد اغتدى	من ذاك رجعياً لبطلان الفدا
نعم اذا زنت جواز عضائها	مسلم لتفتدى من بعلمها
وحيثما قد تم خلعها فلا	رجعة للزوج ابذل قبل لا
في عدة الزوجة ليكن لها	رجوعها فيها لتعطى بذلها
فحيثما قد رجعت الى الفدا	يصير رجعياً وحكمه بدا
وانه ان شأها فليرجع	اذ مانع كاختها لم يمنع
ولو تنازعا على القدر كذا	في الجنس فاليمين منها نفدا
كذا لدى ارادة الجنس الذي	لم يذكراه حلفها فيه احتدى
كذا اذا قال (خلعتك على	الف على ذمتك) قد جملا
وتلك قالت (بل على الذمة من	زيد) يمينها على الاقوى حسن

### الفصل السابع في المباراة

ان المباراة اذا ما فصلت	كالخلع في كل الشروط جعلت
ليكن كره الجانبين لزما	فيها وفي ذال الخلع ذا لن يلزما
فلا يجوز اخذ ما زاد على	صداقها الذي لها قد جملا



وبالطلاق لازم اتباعها وان تقل لم ينفه احتلاعهما  
وفيهما حتماً بالاتفاق قد لزمت شرائط الطلاق

### الفصل الثامن في الظهار واحكامه

ان الظهار هو تشبيه الرجل  
بظهر محرم من المحارم  
وهو محرم وان ترتب  
وافظه ( انت كظهر امي )  
او غيرها من المحارم الاخر  
وغير لفظ الظهر لم يعتبر  
كذلك لا اعتبار في التشبيه  
او ظهر من منه غدت مظاهره  
او ظهر اجنبية مطلقه  
وهو اذا كان منجزاً وقع  
وقيل اذا على الشرط جعل  
والاقرب الصحة ان وقته  
وهاهنا قد شرطوا الحضورا  
كذا خلوها من الحيض كما  
كذا وقوعه بظهر لم يقع  
كذلك كون ذي الظهار كاملاً  
من بضعها باى وجه استحل  
في نسب او برضاع حارم  
عليه احكام له قد رتب  
او هذه ارجح باصل الاسم  
من نسب او غيره كما اشهر  
فيه كنحر او كراس الاظفر  
بظهر جد او قفا ابيه  
او ظهر من حرمة المصاهرة  
دائمة الحرمة او معلقه  
وان على الوصف تعلق امتنع  
صح وذا القول قوياً قد قبل  
في اجل لها ابان وقته  
من عاقلين يسمعان الزورا  
خلوها من النفاس لزما  
منه جماع فيه لوبها اجتمع  
وقاصداً في فعله لا خافلا

وذلك من لن يكن بمسلم  
 والاقرب الصيحة حيثما ورد  
 كذا بملك غيره من الاما  
 واشترط البعض الدخول للمخبر  
 والاقرب الصيحة بالرتقاء  
 وبالريضة التي لا يدخل  
 وان يرد بها الدخول كفرا  
 كفارة اخرى له تقررت  
 فالست منها وجبت للخامس  
 وهكذا ما دونها وفوقها  
 وان يطلقها ففات العدة  
 كذا اذا ظاهر ذا من الامه  
 وواجب تقديمه الكفاره  
 وان يماطل رافعت ذاك الى  
 ربعا من الحول فحيث كفرا  
 فهو والا فعليه ضيقا  
 وحيثما اجباره قد لزم  
 بل انه يختار اياها  
 وان كفارته مرتبه  
 وعند عجزه فصومه لزم  
 صح ع- لي اصح قول فاء- لم  
 في ملكه وان تمكن ام ولد  
 يصح ذا الظهار منه فاعلاما  
 فيه ولو جاء بها من الدبر  
 كصحة الظهار بالقرناء  
 بها اذ اشتراط ذاك مشكل  
 فان قضى من قبل منها الوطرا  
 وكلما كرره تكررت  
 والسبع منها قررت للسادس  
 فليط في التكرار منها حقها  
 من دون تكفير تحل العقده  
 ثم اشتراها لم تكن محتمه  
 على ميسرها اذا ما اختاره  
 حاكمها فنظرن الرجلان  
 وفاء او طلق حيث خبرا  
 حتى يكفرن او يطلقا  
 فلا يعين فردا منهما  
 طلقها ان شاء او لا فاء  
 فالولا عليه عتق رقبه  
 شهرين مع تشابع كما علم

وان عن الصوم كذا قد عجزا اطمام سستين فقيراً جوزا

## الفصل التاسع في حد الايلاء واحكامه

وحد الايلاء هو الغاء الرجل  
زيادة عن ثلث عام اذ غدا  
وهو بلا اسم الله ملفوظاً سقط  
فان يكن عن عجز لم يهرب  
ولم يفد فيه سوى التصريح  
(كادخل الفرج هذا الفرج)  
وان بلفظ وطى او جماع  
وان نواه ثم كفى (لا جمع  
في اشهر القولين والشيخ حكم  
ولم يعلق ذا على شرط ولا  
ولم يقع بجمعه يميناً  
كذا اذا اقسم بالطلاق  
واشترطوا القصد الى المداول  
وصحح الايلاء من العبد كما  
وحيث ذا تم لها المرافعة  
عن وطئها انظر ثلث العام  
فان يلزم بعد تلك السيئة

بالحلف وطى زوجةها دخل  
ابصرها او مطلقاً او ابداً  
وعندنا بالعربي يشترط  
يجوز ذا بغير لفظ عربي  
ان شأه بلفظه الصريح  
او لفظه المختص في ذا النهج  
اراده صريح بلا امتناع  
مخدة رأسي ورأسك) امتنع  
ان وقوعه بذا القول انتم  
وصف على اشهر قول نقلاً  
وان نوى وقوعه يميناً  
او غيره كالحلف بالعتاق  
كالاختيار مثل رشد المولى  
صح من الذمي ذاك فاعلمنا  
فان بدت من زوجها الممانعة  
من قبل القاضي او الامام  
اجبر في طلاقها او الفقه

وحيشما اجباره تعينا  
 بل انه في واحد مردود  
 وحيث آلى مثلاً طول السنه  
 وهو مدافع عن التخير  
 وان تنازعا على انقضائها  
 وان هافي وقت الايلا مختلفا  
 وجاز من خصي او محبوب  
 من وطها ولو بقدر الحشفه  
 وفئة الصحيح حيث قد قضى  
 تأخيرها اظهر عزمه على  
 وان يطأها بعد ذا الايلاء  
 من قبل اوفى مدة التربص  
 ومدة الايلاء بعد الواقعة  
 وانما يزول حكمه اذا  
 وان تبسع للزوج ثم تعق  
 ولم تجب كفارة مكرره  
 اسس او اكيد او به قصد  
 وفي الظهار الاقرب التكرار  
 ولم تجب تلك اذا الواطى سها

في واحد من ذين ان يعينا  
 يجبر لا في واحد مقيد  
 ثم انقضت مدتها المعينه  
 قد بطلن الايلا بلا تكفير  
 قدم قول مدعى بقائها  
 من ادعى تأخير ذاك حلفا  
 ان حاز ما يكفيه في المطلوب  
 حيث به قدرة منكشفه  
 زمانه ومانع له اقتضى  
 ذاك والاعتذار عن عجز جلا  
 كفر حلفه على السواء  
 او بعدها اذ ذاك لم يخص  
 تضرب من مبتدأ المرافعه  
 منه طلاق بان قد نفذ  
 فحكمها كحكم من تطلق  
 عليه لليمين بحيث كره  
 تأكيده اذ وقت الايلاء اتحد  
 اذ لم يكن تأكيذا الا كشار  
 او شبهة واقعه او سفها

وحكم الايالا عند شيخنا بطل  
 وحيثما الذي و الذميه  
 خير بين الحكم ما بينهما  
 وبين حكمه على رجمهما  
 وحيث آلى فأتى بالردده  
 وذا على الاقوى لانه اقتدر  
 ثم هنا مسئلة التكفير  
 اعتاقه او يطعم عشرة  
 او يكسونه و مهمما عجزا  
 لكن ازالة البقاء تحتل  
 الى الامام رافعا القضية  
 حكمه على الذي قد اسلمها  
 للحاكم الملى من شرعهما  
 عند زمانها له في المدة  
 على ازالة الذي منه صدر  
 احدى ثلاث حسب التخيير  
 من فقرا الشريعة المظهره  
 عنهم فصومه ثلاثا جوزا

### الفصل العاشر في حد اللعان واحكامه وتوابعه

ان اللعان شرعاً المباح له  
 لنفى بذركان او لدرء حد  
 وانه ذاسبين قد جعل  
 زوجته العفيفة المدخولا  
 من قبل او دبر مع دعوى  
 وقيل مع فقد حضور البيه  
 فلورماها وهي فملها الزنا  
 كذا اذا ما حضرتها الشهدا  
 ولم يجز الا اذا تمثله  
 بين مصاحبين بالمؤامله  
 بلفظه حضور حاكم شهد  
 فالسبب الاول نسبة الرجل  
 بها الى زنا غدا مفعولا  
 رؤيته بالعين ذاك البلوى  
 وحجة القول بذات بيته  
 فلاله حد وان يلاعنا  
 حال الزنا عنه هما قد فقدوا  
 كالليل داخلاً بحجوف المكحلة

لا بالشياع وازدياد الظن  
 ثانيهما انكار من له ولد  
 وان لعذر ساعة الوضع سكت  
 وان لغير العذر عنه سكتا  
 بحيث لم يسبق الاعتراف به  
 بان يقول في جواب ( باركا  
 آمين ) او ( ان شاء ربى ذاك ) لا  
 وان يقم بينة اذ قذف  
 لكنه لا ينتفى عنه الولد  
 وفي الملاعن الكمال يشترط  
 وصح في الاخرس بالاشارة  
 وواجب لذى الفراش مطلقا  
 ادنى اختلال في شروط الحقت  
 وفي سواه ذاعليه قد حرم  
 او خالفت اياته اياته  
 وانما الكمال فيها يعتبر  
 ولا يجوز ذاعليه مع الصماء  
 وشروطه كذا دوام العقد  
 كذا الدخول ان نفى به الولد  
 وجاز بين امة والحرم

حيث هما لم يوجب لامن  
 في فرشه مع الشروط في الولد  
 بعد زوال العذر ذاعليه ثبت  
 ايضا على الاقوى له ذاعليه  
 صريحا او خوى كلام من ابه  
 ربك فيه ) اذ بدا مبارك  
 ( بارك فيك ) ان اردت المثل  
 عنه وجوب الحد قطعاً انتفى  
 الا اذا اللعان بعدها ورد  
 فحيث لم يكمل لعانه سقط  
 حيث اغتدت تغنى عن العبارة  
 نفى الوليد اذ لديه حقا  
 وليدها به متى تحققت  
 وان غدا مظلونه زناء الام  
 او بايئت صفاته صفاته  
 فلا لعان مع جنون او صغر  
 كما غدا كذا مع الحرساء  
 حتى اذا كان لنفى الحسد  
 وليس شرطاً ان غدا لدوء حد  
 للنفى للتعزير او للبذر



و ليس ملحقاً بمولاها الولد الا بالاقرار به على الاسد  
ولو غدا بوطيها معترفا ولو نفى بلا لعان انتفى

### القول في كيفية اللعان واحكامه

و كونه عند الامام قد وجب  
فيشهد الزوج لديه اربعاً  
مما رماها فيه من فعل الزنا  
ثم يقول بعدها اذ ربت  
ان كان كاذباً بما قد بينا  
فتشهد المرأة بعهد اربعاً  
مما رماها فيه من فعل الزنا  
ثم تقول بعد قولها لهن  
من الذين صدقوا فتقتصر  
ولم يكن بد سوى ان تلفظا  
آى كتاب الله والسنة من  
وان يكون الزوج قائماً لدى  
كذلك الزوجة حيث تورد  
والاشهر القيام من كليهما  
وواجب تقدم الزوج على  
وان يخصصها بذكرها

او عند من نيابة عنه نصب  
بالله انه صادق فيما ادعى  
من بعد ما الحاكم ذاك لقنا  
ان لعنة الله عليه وقعت  
مما رماها فيه من فعل الزنا  
بالله انه كاذب فيما ادعى  
من بعد ما الحاكم تلك لقنا  
ان غضب الله عليها ان يكن  
عليه فيهما كما الله ذكر  
به على وجه به تلفظا  
شرع بيننا مسنن السنن  
ايراده اللعن كذا اذ شهدا  
ذين لدى الحاكم ليست تقعد  
معاً لزوماً حال ايراديهما  
زوجته والعكس فيه بطلا  
حيث يميزها عن غيرها

ومنها النطق بلفظ عربي  
وانما الحاكم اذا تعذرا  
هذا اذا لم يعرفن معنى اللفظ  
ويستحب ان يكون قاعدا  
وجههما حيث توجهها الى  
وان يقم الزوج عن يمينه  
وان يكون محضراً جمعاً معه  
وان يكون ذا لذك واعظا  
كذا قيل لفظه قول الغضب  
وفي المكان بعد ذا الكلام  
وروضة النبي بين المنبر  
والمسجد الاقصى تحيت الصخره  
واي قبر لوصي او نبي  
وان يلاعن زوجها الحد واجب  
كذلك حيث اعترفت بان زنت  
ويسقط الحدان عنهما اذا  
وزال ذا الفراش وانتفى الولد  
وان يكذب نفسه انشاء ذا  
وان يكن تكذيبه من بعده  
كذا اذا بعد لعانها اتي

مشرط فيه لسنة النبي  
ذاك على مترجمين اقتصرنا  
وان دري دون سواء بلغه  
مستدبر القبلة كي يشاهدا  
جانب بيت الله جل وعلا  
وتلك عن يمين ذي يمينه  
ليسمعوا ولو رجالاً اربعة  
قيل كونه بلمن لافظا  
كذاله التغليظ في القول استحب  
كبين ركن البيت والمقام  
وقبره الزاهي الشريف الاطهر  
واي مسجد ثوى ذا مصره  
قد جاور الحاكم قربه الابني  
عنه ومهما نكحت لها وجب  
وينتفى عنها اذا ما لاعنت  
بينهما اللعان شرعاً نفذا  
من زوجها وحرمت الى الابد  
عليه حد القذف حتماً نفذا  
فانما الاقوى لزوم حده  
تكذيبه عليه ذا وقد ثبتا

لكنما الحل اليه لم يعد  
 وان اقرت بعد ذا بان زنت  
 ولم يكن حد لها بذا وان  
 وان باخر رماها بالزنا  
 فان يلاعن حدها قط وقع  
 وان تمت قبل اللعان سقطا  
 والحد للوارث حيث قدفا  
 والارث بعد الموت لم يسقط منه  
 ولو يكون الزوج فرد الاربعه  
 فالاقرب الحد لها وان سبق  
 ولم يرثه ابيه دون الولد  
 لم يعد الفراش حيث لاعنت  
 تقر اربعاً على الاقوى يكن  
 عليه حدان لذا تعينها  
 وبالشهود يسقطان عنه مع  
 عنه اللعان اذ بقاها اشترطا  
 عليه لئلا يكن ان يلاعن انتفى  
 الا على رواية ممنعه  
 واصبحت شروطه بمجمعه  
 بقذفها اختلت كما الفرد فسق

فحدتها حينئذ عنها يرد

وزوجها ان لم يلاعنها يحد

واحد الله على الانعام  
 محمد منار انوار الهدى  
 وآله ذوى التقى والمعصية  
 عليهم السلام والصلوة  
 مصلياً على سماء الاحكام  
 والكوكب الثاقب اعين العدا  
 خير ائمة بدوا لامه  
 ما وضعت من ربنا الصلوات

وقلت اذ نظمتها مؤرخاً

اصفى الفرايد الصحاح بالسخا

١٨١ ٣٢٦ ١٣٨ ٦٩٤

١٣٣٩

# فهرست الفرائد الصحاح في مسائل النكاح

صحيفة

- ٢ خطبة المنظومة
- ٣ الفريضة الاولى في مقدمات النكاح
- ٤ الاوقات المكروهة والمستحبة للجماع
- ٥ في جواز نظر المرأة الى المرأة التي يريدان يتزوجها او غيرها مما يتبعها
- ٦ الفريضة الثانية في العقد ولفظي الايجاب والقبول
- ٧ في جواز تولى المرأة العقد عنها وعن غيرها ايجاباً وقبولاً
- ٧ في افضلية حضور الشاهدين والولى حال العقد واشترائط تعيين الزوجين
- ٨ في ذكر اولياء العقد
- ٨ اللواؤة الاولى في صحة شرط الخيار في الصداق دون العقد
- ٩ اللواؤة الثانية في الزوجين المتداعين
- ٩ اللواؤة الثالثة فيما يناسبها
- ١٠ اللواؤة الرابعة في احكام اشتراء العبد وزوجه لسيده وغيرها
- ١٠ اللواؤة الخامسة في عدم جواز تزويج الولي والقضولى باقل من مهر المثل
- ١٠ اللواؤة السادسة في العقد الفضولى
- ١١ اللواؤة السابعة في عدم جواز تزويج الامه بدون رضا مولاهما وغيرها

- ١١ اللؤاؤة التامة في عقد الفضولين للصغيرين
- ١١ اللؤاؤة التاسعة في اقتران عقدى الجد والاب وافتراقهما وغيره
- ١٢ اللؤاؤة العاشرة في عدم ولاية الام على الصغيرين
- ١٣ الفريدة الثالثة في المحرمات بالنسب والرضاع وغيرها  
من الاسباب وتوابعها
- ١٤ درة في المحرمات بالمصاهرة
- ١٤ اللؤاؤة الاولى في اقتران المرثة وبناتها في عقد واحد
- ١٥ اللؤاؤة الثانية في عدم جواز تزويج الامه بدون رضا زوجها  
الحره وغيرها
- ١٥ اللؤاؤة الثالثة في عدم جواز العقد على الممتدة واستلزامه  
الحرمة المؤبده
- ١٥ اللؤاؤة الرابعة في حلية التي زنى بها بالمقد عليها وما يناسبها
- ١٦ اللؤاؤة الخامسة في الحرمة الابدية لام الموطوء واخته وبناته  
على واطئه
- ١٦ اللؤاؤة السادسة في استلزام عقد المحرم الحرمة الابدية  
على المعقودة للمحرم
- ١٦ اللؤاؤة السابعة في عدم جواز جمع مازاد على اربع  
من الحرائر وما يناسبها

صحيحة

١٧ اللواؤة الثامنة في عدم جواز تزويج ذى النصاب امرئة اخرى  
في عدة التي طلقها

١٧ اللواؤة التاسعة في حرمة العقد على المطلقة الاثنا منه بدون محال

١٧ اللواؤة العاشرة في ابدية حرمة الملاءنة على الملاءن

١٨ اللواؤة الحادية عشر في حرمة المشرک على المسلم وما يتبعها

١٨ اللواؤة الثانية عشر في حكم زوجية المشرکين اذا اسلم احدهما

١٩ اللواؤة الثالثة عشر في عدم انفساخ عقد العبد بالاباق

١٩ اللواؤة الرابعة عشر في اشتراط كفاية الزوجين

١٩ اللواؤة الخامسة عشر في عدم اشتراط تمكن الاتفاق في العقد

١٩ اللواؤة السادسة عشر في كراهة تزويجك الفاجر لاسيما

شارب الخمر

٢٠ اللواؤة السابعة عشر في حرمة التعريض لذات البعل والعدة

بالمقد عليها

٢٠ اللواؤة الثامنة عشر في حرمة خطبة من خطبها غيرك واجابته

٢٠ اللواؤة التاسعة عشر في كراهة العقد على القابلة المربية

٢١ اللواؤة العشرون في بطلان نكاح الشغار

٢١ الفريضة الرابعة في نكاح المتعة وهو النكاح المنقطع وجوازها

واستحبابها من طرق الفريقين



- ٢٥ الفريدة الخامسة في نكاح الاماء واحكامه
- ٢٦ الفريدة السادسة في المهر واحكامه
- ٢٨ الأولى الأولى في تملك الصداق باجمعه بالمقد وتزله حتى يقع احد الامور الاربعة وما يناسبها
- ٢٨ الأولى الثانية في انجم المهر ديناً لو دخل بها قبل ان يسلمه اياها
- ٢٨ الأولى الثالثة لو وهبته الصداق فطلقها قبل الدخول
- ٢٩ الأولى الرابعة في جواز اشتراط ما يوافق الشرع وبطلان ما يخالفه في العقد
- ٢٩ الأولى الخامسة في جواز جعل التلميم صداق الزوجة
- ٢٩ الأولى السادسة فيما لو اعتاضت عن صداقها ثم طلقت قبل الدخول
- ٣٠ الأولى السابعة فيما لو وهبت النصف المشاع من صداقها زوجها ثم طلقت منه
- ٣٠ الأولى الثامنة في جواز امتناعها حتى تقبض صداقها
- ٣٠ الأولى التاسعة في استقرار المهر في مال الصغير ذي الغناء ان زوجه ابوه ولاية
- ٣٠ الأولى العاشرة في حكم اختلاف الزوجين في ذكر الصداق
- ٣١ الفريدة السابعة في العيوب والتدليس من جاني الزوجين

- ٣٣ في ذكر عيوب المرأة
- ٣٣ الفريدة الثامنة في القسم والنشوز واحكامهما
- ٣٤ القول في النشوز واحكامه
- ٣٥ القول في الشقاق واحكامه
- ٣٦ الأواؤة الاولى في الاولاد
- ٣٨ القول في احكام الاولاد وهي امور منها مستحبات
- اليوم السابع وهي الحتان والحاق والمقينة وغيرها
- ٣٩ ومنها الرضاع
- ٣٩ ومنها الحضانه
- ٤٠ الأواؤة الثامنة في النفقات واسبابها
- ٤١ القول في نفقة القرابة البعضية
- ٤٢ القول في ترتيب المنفق عليهم
- ٤٣ القول في نفقة المالك من الانسان والبهيمة ووجوبها
- ٤٤ كتاب الفراق النص الاول في حده
- ٤٤ النص الثاني في الحلاق الذي هو احد اقسامه وذكر حده
- وما يناسبه
- ٤٥ النص الثالث في الاقسام المحرمة والمكروهة والواجبة
- والسنه من الفراق

صيفه

- ٤٨ الفصل الرابع في العدة واحكامها  
 ٤٩ القول في الحداد  
 ٥١ الفصل الخامس في وجوب النفقة على الزوجة المفاارقة في عدتها  
 ٥٢ الفصل السادس في حد الطاع واحكامه  
 ٥٣ الفصل السابع في المبراة وحدها واحكامها  
 ٥٤ الفصل الثامن في الظهار واحكامه  
 ٥٦ الفصل التاسع في حد الايلاء واحكامه  
 ٥٨ الفصل العاشر في حد الاعان واحكامه وتوابعه  
 ٦٠ القول في كيفية الاعان واحكامه
-

### تلمية

بعد الطبع التفتنا الى اغلاط صدرت حال الاستنساخ  
وحيث كان بعضها في البيت او الشطر وبعضها في الكلمة  
او الحرف افردنا فهرستاً للايات او الشطور فابتننا الصحيح  
منها فيه ووضعنا عن يمينها عدد الصفحة والسطر في جدولين  
مختصين بهما ليعلم ان ما يوافقه في المتن غلط وما اختلفه فيه  
هو بدله .

ثم ان وجدت عدداً في الجدولين المذكورين ولم تجد  
بجذائه بيتاً او شطراً علمت ان الذي بعده في المتن غلط بلا بدل  
وان رأيت في فهرست الصحيح شطراً واحداً ذلك العدد الذي  
بعده الواقع بين هالين على انه الصحيح من الشطر الاول  
او الثاني من البيت .

وافردنا فهرستاً آخر لبيان الاغلاط الواقعة في الكلمة  
او الحرف فوضعنا جدولين وسيعين الايمن منهما للفاط واليسر  
للصحيح وعن يسارهما الجدولين السابقين راجعين من القراء  
الكرام اولاً ان يصحيحوا اغلاط المتن حسب هذا الفهرست  
ان لم يجدوها صحيحة وثانياً غرض النظار عما زاغ عنه البصر  
وما اساء من اعتذر والمؤمن من ستر والله سائر يحب الستر .

ص	س	ش
٣	٩	مؤمنة برهما الكريمة
٤	١١	وجازا كل النار وكذا
٤	١٥	حال العرا ولو يستريح في (٢)
٤	١٧	كذا اذا في البيت كان ناظر (١)
٤	١٨	واسكره في رؤيته النرج ورد
٥	٤	كذا لدى السودا وريح حرا (٢)
٥	١٣	وباطنهما الى الزنديين (٢)
٥	١٤	كذا آيا قائمة وما شيه
٦	٤	كذا العلاج حيث تقضى المادة (٢)
٦	٦	ولتجنب اسماع صوتها كما (١)
٦	١٥	وقيل لا عزل له عن حره (١)
٦	١٨	والنص قد جاء بهذا المنع (٢)
٦	١٩	حينئذ لو منه افضاء بدا
٧	٦	كذا (تزوجت) وان نقدا
٧	١٥	في العاقد الكمال شرطاً يعتبر
٧	١١	الا اذا صحا فامضاء وقد
٧	١٤	والمنع من بعض ذوى الخلاف (٢)
٧	١٧	اذن الولي مثل الاشهاد غدا
٨	٧	ثم وصي اي شخص منهما
٨	١١	ولم تكن ولاية على الاصح
٨	١٣	وان للمالك امر المقد
		اصلا على اختلافها قويه
		ان شهد الحال باخذ اخذا
		وانها لجوفه غدت اشد
		اذ نظرة الريبة عنه نائية
		حرمها عليه دامت ابدا
		انشائه منه يصح فاعلمنا
		فغير ماض عقد طاقد سكر
		حصل معناه وحيث لا فسد
		افضل حال العقد والرشد بد
		او من يكون مالكا وحاكما
		له عاينها حيث رشدها اوضح
		في امة كانت له او عبد

ص	س	ش
٩	١	بل هو مبطل له على الاصح
٩	٢	
١٠	١٠	لم يك للولي والموكل
١٨	٤	لو احدى الزوجين يرتد بطل
١٨	٦	لان تشطير الصداق لم يكن
١٨	١٠	وان عن الفطرة يرتد تبين
١٨	١٢	وان حوت من دونه ذلك اشرف
١٨	١٧	قبل الدخول والصداق قد وجب (١)
١٩	١	وان به بعد دخوله انصف
١٩	٢	وان هما متفقين اسلما
٢١	٨	فيه سوى من نازكي الانصاف (٢)
٢١	٩	واية من الكتاب المنزل
٢٢	٢	وليس بالنسخ كذا من قائل
٢٤	١٢	ولا لمان هاهنا على الاسد
٢٤	١٣	ليكن اذا ما اشترطاه لزما (٢)
٢٤	١٥	وبعد ما منه انقضت مدتها
٢٤	١٦	ليكنها ان استرابت سقما
٢٥	٧	واي فرد كان حرا منها
٢٥	١١	فزوجها اجنبياً محققا (٢)
٢٦	٧	كقوله لمن له قد ملكا (١)
٢٦	١٤	ووطيه بنت الزنا والعاهرة
		يكره والعامة فيها ظاهرة
		كما هما ان وكلا فيه يصح
		تزوجها بدون مهر المثل
		عقدتها ان لم يكن بها دخل
		الا لو هب او طلاق او عن
		في الحال عنه واعتدادها زك
		على انقضا عدتها الفسخ وقف
		على انقضا عدتها الفسخ وقف
		عقدتها مضي وان ينقضها
		دات على الحيوان بالقرن الحلي
		فلا تصح الى كلام باطل
		لنفى بذر كان اولدء حد
		بحيضةها تنقضي عدتها
		بخمسة واربعين يوما
		يكون منه البذر حرا فاعلما



ص	س	ش	
٢٨	٥		دخوله او ارتداد قد صدر
٢٩	١٤		لوانها اعتاضت عن المهر بما
٣٦	٩		من اشهر منه مضت او از منه (١)
٤١	١٩		ان على والده والوالده
٤٥	١٤		ما حضر الزوج وكان داخلا
٤٨	١٣		اربعة من اشهر معتبره
			عن فطرة منه او الموت حضر
			زاد عليه اوله النقص انتمى
			ان ينفقا فصا عدا وصا عده
			بها وكانت هي ثم حائلا
			تتبعها الايام وهي عشرة

فهرست الاغلاط الواقعة في الكلمات والحروف ٧٣

ص	س	غ	صح	ص	س	غ	صح
٣	٤	شرعهم	شرعنا	٣	٨	لنتخير	لنتخير
٣	٦	الندب النقي	البر التقي	٣	١٤	كذلك	كذلك
٣	١١	ذلك	ذاك	٤	٦	مولدا	الاسعدا
٤	٩	نعمل	تعمل	٤	١٩	انفلا	فلا
٤	١٧	عورتيه	المورتين	٥	٩	عند	بعد
٥	١٦	اشبهه	امثاله	٦	١	مما قد	من عضو
٦	٦	الاعضا	الفض	٦	٨	مهما	حيث
٦	١٢	فقال	فقال	٦	١٤	ويوني	ويوني
٦	١٨	وانما	وتحرم	٨	١٠	على	حسب
٩	٤	الشخص	المشخص	٩	٧	عموم	بخصوص
٩	٧	خصوصه	عمومه	٩	١٠	شدا عيا	توافعا
٩	١١	فما	فما	٩	١٧	بينه	بينه
٩	١٨	ذا	اذا	١٠	٩	السنه	المثل
١٠	١٠	كذا	كذا	١٠	١١	من المجزوم	من المجزوم
١٠	١٥	احدى	احد	١٠	١٥	شخصين	الشخصين
١١	١٦	اقتراى	اقتران	١١	١٨	بزوجهها	بزوجهها
١١	١٨	وحد	وجد	١٢	١٣	له ان	له وان
١٢	١٣	وار	وان	١٢	١٤	نازلا	نازلا
١٢	١٤	قزلا	قنازلا	١٣	٣	عشر	عشره
١٣	٨	الحزيرا	الحزيرا	١٣	٩	اولد	الولد
١٣	١٠	المجوسه	المجوسه	١٣	١٩	عقد	عقدا

ص	س	غ	صح	ص	س	غ	صح
٦١٤	٦١٤	حرمةها	حرمةها	٦١٤	٦١٤	تأبدت	تأبدت
١١١٤	١١١٤	ذى	ذى	١٤١٤	١٤١٤	اقتراى	اقتراى
١٨١٤	١٨١٤	وحيث	وحيث	٦١٥	٦١٥	بين	بين
١١١٥	١١١٥	كذلك	كذلك	١٥١٥	١٥١٥	حايه	حايه
١١١٦	١١١٦	زنت	زنت	٨١٦	٨١٦	محرم	للمحرم
١١١٦	١١١٦	الأواؤه	الأواؤه	١١٧	١١٧	ح تين	حرتين
٧١٧	٧١٧	لاجل	لاجل	١٧١٧	١٧١٧	قدفها	ما قف
١١١٨	١١١٨	حيث	حيث	١٣١٨	١٣١٨	الدخول	الدخول
١٦١٨	١٦١٨	لزوجين	لزوجين	٧١٩	٧١٩	كفاية	كفاية
٨١٩	٨١٩	كفاية	كفاية	٦٢١	٦٢١	المنعة	المنعة
١٠٢١	١٠٢١	منه	منه	٣٢٢	٣٢٢	فما	خوما
١٩٢٢	١٩٢٢	في الاثر	في الاثر	٣٢٥	٣٢٥	ها بلا	بغير
٣٢٥	٣٢٥	رضاه	رضاه	٣٢٥	٣٢٥	از	ان
٥٢٥	٥٢٥	وحيث	وحيث	١٠٢٥	١٠٢٥	بالمكره	بالمكره
١٣٢٥	١٣٢٥	كلما	كلما	٥٢٦	٥٢٦	في المهر	في المهر
٩٢٧	٩٢٧	يؤدى	يؤدى	٨٣٢	٨٣٢	حذام	حذام
١١٣٣	١١٣٣	يستقر	يستقر	٩٣٤	٩٣٤	فتم	فتم
١١٣٤	١١٣٤	يحرم	يحرم	١١٣٤	١١٣٤	علمها	علمها
٦٣٥	٦٣٥	يحيث	يحيث	١٢٣٥	١٢٣٥	الين	الين
٧٣٦	٧٣٦	لروح	لروح	٢٣٨	٢٣٨	حقيقة	حقيقة
٣٤١	٣٤١	يحوز	يحوز	٥٤١	٥٤١	تكر	تكر

ص	س	غ	صح	ص	س	غ	صح
٤١	٦	علاه	علاه	٤١	١٤	وضق	وطبق
٤١	١٥	باد	باد	٤١	١٥	اغدت	اغدت
٤٢	٤	حيث	حيث	٤٢	٦	قريبه	قريبه
٤٢	٧	المسكن	المسكن	٤٢	٧	وانزه بن	والزمن
٤٢	١٤	اعسره ا	اعسروا	٤٢	١٥	والوالده	والوالده
٤٢	١٥	فصاعد	فصاعدا	٤٣	٣	للماحز	للماحز
٤٣	٣	يجب	يجب	٤٣	٩	اكمله	اكمله
٤٣	١١	ارفي	ارفي	٤٣	١٣	انولد	الولد
٤٣	١٤	وار	وان	٤٣	١٨	وار	وان
٤٤	٣	زوجية	زوجية	٤٤	٣	الزوحين	الزوحين
٤٤	١٠	يفارق	يفارق	٤٤	١١	افظ	افظ
٤٤	١٣	طافها	طافها	٤٤	١٧	راسها	راسها
٤٥	١	وذاك	وذاك	٤٥	٤	ولولى	والولى
٤٥	٧	الاختيار	الاختيار	٤٥	٩	ادفى	اذفى
٤٥	١٥	ونما	ونما	٤٥	١٩	طلاق	فراق
٤٥	١٩	نفاس	نفاس	٤٦	٢	طلاقها	فراقها
٤٦	٩	الكل	جمع	٤٦	١٠	لم تدخل	لم يدخل
٤٦	١٤	الرحمى	الرحمى	٤٦	١٦	فجاءها	فجاءها
٤٦	١٨	التاسعة	التاسعة	٤٦	٢٠	ا	ا
٤٧	٦	لم يك	لم يك	٤٧	٦	اثلاث	اثلاث

ص	س	غ	ص	س	غ	ص	س
الرجوع	١٢٤٧	الرجوع	١٢٤٧	الرجوع	١٢٤٧	الرجوع	١٢٤٧
ومثلها	١٧٤٧	ومثلها	١٧٤٧	ومثلها	١٧٤٧	ومثلها	١٧٤٧
ذا	١٤٨	ذا	١٤٨	ذا	١٤٨	ذا	١٤٨
دات	٨٤٨	دات	٨٤٨	دات	٨٤٨	دات	٨٤٨
كذلك	١٤٤٩	كذلك	١٤٤٩	كذلك	١٤٤٩	كذلك	١٤٤٩
حسن	٩٤٩	حسن	٩٤٩	حسن	٩٤٩	حسن	٩٤٩
في	١٥١	في	١٥١	في	١٥١	في	١٥١
ذاك	١٧٥١	ذاك	١٧٥١	ذاك	١٧٥١	ذاك	١٧٥١
الأصيل	١١٥٢	الأصيل	١١٥٢	الأصيل	١١٥٢	الأصيل	١١٥٢
الرجل	٤٥٤	الرجل	٤٥٤	الرجل	٤٥٤	الرجل	٤٥٤
شام	١٨٥٥	شام	١٨٥٥	شام	١٨٥٥	شام	١٨٥٥
هنا	٨٥٦	هنا	٨٥٦	هنا	٨٥٦	هنا	٨٥٦
يبنس	١٣٥٦	يبنس	١٣٥٦	يبنس	١٣٥٦	يبنس	١٣٥٦
وطها	٨٥٧	وطها	٨٥٧	وطها	٨٥٧	وطها	٨٥٧

صفحة	سطر	غلط	مصحح
٠٣	٠٩	بالا انشاء	بالا انشاء
٠٣	١٢	اث	ات
١٥	١٤	الفخسل	الفخسل
٢٤	٠١	عدى	غدى
٣٢	١١	للمغارسه	للمغارسه
٣٣	١٤	نصفن	فصفن
٣٣	٠١	الشريعة	الشريعة
٣٣	٠٥	المالكية	المالكية
٣٤	١١	بلا خلاف	بلا خلاف
٣٧	٠٧	غوايه	غوايه
٣٨	١٤	قربيه	قربيه
٤٢	١١	تعقبتها	تعقبتها
٤٤	٠٩	غفر	غفر



صفحة	سطر	غلط	مصحح
٤٤	١٤	جرى	جرى
٤٤	١٥	بالمناسبة	بالمناسبة
٤٧	٠٢	فمنه	فمنه
٤٧	١٠	يعتق	يعتق
٤٩	٠٤	بحال	بحال
٥٠	٠٣	المترية	المترية
٥١	١٣	بالسما	بالسما
٥٣	٠١	دلالة	دلالة
٥٤	٠٤	تربته	تربته

( تمت هذه الارجوزة بالحير )



